التحديات الاقتصادية لدول الخليج العربى ووسائل علاجها
دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية

د. وجدي محمدي عبدربه

مقدمة

لقد حققت الجهود التي بُذلت لتطوير وإصلاح اقتصاد دول الخليج العربى كثيراً من الأهداف لكن عملاً كثيراً لا يزال مطلوباً. فالعمل الذي أُنجز على مدى عقود يجب أن يستمر وألا يتوقف عند زمن معين، فكل مرحلة لها ظروفها ومتطلباتها والأساليب المناسبة لها. وتحتاج هذه المرحلة المهمة والانتقالية من عمر دول الخليج العربى[1] إلى برنامج إصلاحى شامل يستكمل ما جرى إنجازه في السنوات الماضية وينقل الاقتصاد الوطني لهذه الدول إلى آفاق جديدة من النمو والازدهار. يتمثل اهم برنامجه في زيادة الإنتاج المحلى الزراعي والصناعي وتحديثه والعمل على تطويره ، كذلك في زيادة وتنمية الصادرات ، وكذلك العمل على استخدام السياسات والإجراءات التي تساعد على جذب الاستثمار وتشجيعه والعمل على تنويع مصادر الايرادات العامة ويعد الاهتمام بهذه القطاعات والأنشطة من الأمور الأساسية للنهوض بأى اقتصاد وتساعده على مواجهة أية أزمات اوتحديات ، ونحاول في هذا الجزء من الدراسة عرض لهذه الوسائل والسياسات الاصلاحية والتى تمثل برنامج إصلاحي. مستخدمين في ذلك أسلوب احصائى وهو تحليل الانحدار المتعدد على احدى دول الخليج وهى المملكة العربية السعودية باعتبارها الاقتصاد الاكبر لدول الخليج العربى فهى من احدى دول مجموعة العشرين (G20).

أولاً. مشكلة البحث:

تواجه دول الخليج العربى عدد من التحديات الاقتصادية الناشئة عن مشكلة الهبوط الكبير في اسعار النفط منذ صيف ٢٠١٤ وما يبرزه ذلك من مخاطر على الافاق

(١) دول الخليج هي مجموعة من الدول العربية الموجودة في منطقة شبه الجزيرة العربية الواقعة في القارة الأسيوية (المملكة العربية السعودية - قطر - البحرين - الامارات العربية - الكويت - سلطنة عمان) ، وتمتدّ حدود هذه الدول من الجزء الجنوبي لخليج عُمان وحتى الجزء الشمالي لشط العرب، وعلى الرغم من وجود بعض الدول ضمن هذه الحدود إلا أنها تُعتبر الآن ليست من دول الخليج باعتبار أنها غير منضمّة إلى مجلس التعاون الخليجي.(اليمن و العراق وايران)

حيث لايزال اقتصاد هذه الدول شديد الاعتماد على الايرادات النفطية في دعم النمو ويحتل اكثر من ٩٠٪ من ايرادات الموازنة العامة لبعض هذه الدول ،كذلك تواجه مشكلة زيادة النفقات العامة مع التوقع باستمرار هذه الزيادة بسبب عدة عوامل منها الصراعات المسلحة والسياسية في المنطقة ، كذلك بسبب الزيادة المستمرة للسكان ولارتفاع اسعار السلع والخدمات المستوردة كل هذا ادى الى زيادة النفقات العامة مع انخفاض الايرادات ادى الى عجز مستمر للموازنة العامة لبعض دول الخليج منذ ذلك التاريخ[١] . وتثير هذه المشكلات الاقتصادية تحديات رئيسية امام صناع السياسات لذلك يحاول البحث ابراز لأهم هذه التحديات وبيان وسائل وسياسات مواجهة هذه التحديات وعلاج عجز الموازنات العامة لهذه الدول وذلك لضمان استمرار النمو كما تساعد هذه الوسائل والسياسات على تحقيق التنمية الاقتصادية .[٢]

وتتجسد مشكلة البحث في كيفية الاجابة على ما يلي من تساؤلات:

ما هي المشكلات الاقتصادية والتحديات الناشئة التى تواجه دول الخليج العربى وما هي اسبابها؟

ماهي اهم مقومات ووسائل مواجهة التحديات الاقتصادية الناشئة والمستقبلية لدول الخليج العربى وذلك لضمان استمرار النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

ثالثاً. أهداف البحث

يمكن وضع مجموعة من الأهداف للبحث تتمثل بالآتي

ابراز لأهم المشكلات والتحديات الاقتصادية الحالية و(المتوقعة)التي تواجه دول الخليج العربى[٣]

بيان اهم مقومات ووسائل مواجهة التحديات الاقتصادية الناشئة والمستقبلية لدول الخليج العربى وذلك لضمان استمرار النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(١) حيث بلغ عجز الموازنة للمملكة العربية السعودية ٦٥ مليار ريال عام ٢٠١٤ ، ٣٦٢ مليار ريال عام ٢٠١٥ و ٢١١ مليار ريال عام ٢٠١٦ ، مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي الثالث والخمسون ٢٠١٧، الثاني والخمسون ٢٠١٦.

(2)Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared by Ahmed Al-Darwish ... [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015. pages ; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

(3) Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared by Ahmed Al-Darwish ... [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015. Pages; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series).

بيان اهمية وضرورة استكمال دول الخليج العربى لعملية الاصلاح الاقتصادي لمواجهة التحديات الاقتصادية ولضمان تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية .

٤- بيان اهمية السياسة المالية والنقدية في مواجهة التحديات الاقتصادية الحالية ودورها في علاج عجز الموازنة العامة عن طريق زيادة الايرادات العامة الغير نفطية وتنويع مصادرها وتخفيض النفقات العامة .

ثالثا - فروض البحث:

بناء على مشكلة وأهداف الدراسة فأنه يمكن وضع فروض الدراسة في الفرضين الآتيين:

الفرض الاول: تواجه دول الخليج العربى تحديات حالية واخرى مستقبلية تفرض عليها ضرورة استكمال عملية الاصلاح الاقتصادي لمواجهة هذه التحديات ولضمان استمرار النمو وتحقيق التنمية .

الفرض الثاني: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاصلاح الاقتصادى (متوسط الدخل للفرد) وبين محدداته (أجمالي الناتج المحلى، متوسط الانتاج اليومى للنفط ، عدد السكان، الايرادات العامة، والمصروفات العامة، والتضخم، الصادرات، والواردات)

رابعا -أهمية البحث:

١-الأهمية الأكاديمية:

يسلط البحث الضوء على مشكلات وتحديات حالية ومستقبلية لدول الخليج العربى تحتاج الى حلول وعلاج كما يؤكد البحث على اهمية استمرار عملية الاصلاح الاقتصادي والضرورية لخطط التنمية والتطوير. وهذا البحث يعد استمرار للجهود المضافة لضمان استمرار النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢-الأهمية العملية:

تتجسد في تقديم وطرح الحلول ومساعدة اقتصاد الدول النفطية – دول الخليج العربى - على مواجهة وعلاج المشكلات والتحديات الاقتصادية المتمثلة في كيفية انتهاج أفضل السبل في التعامل مع اعتمادها الكبير حاليا على الايرادات النفطية

وضمان حماية الاقتصاد المحلى الى اقصى حد ممكن من التقلب في سوق النفط العالمي. كذلك يتمثل التحدي الاخر في كيف يمكن مساعدة الاقتصاد على تنويع أنشطته حتى يتراجع بمرور الوقت هذا الاعتماد الحالي على الايرادات النفطية. وكذلك التحدي المتمثل في كيفية ترشيد النفقات العامة والعمل على زيادة الايرادات العامة وتنويع مصادرها المختلفة وليس اعتمادها فقط على الايرادات النفطية بالإضافة الى القاء الضوء على سبل نمو ودعم النشاط الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي، مع زيادة الصادرات والعمل على جذب الاستثمارات لزيادة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (١).

خامساً. منهج البحث:

١-المنهج الوصفي (الاستقرائي)

وذلك من خلال إتباع الخطوات الرئيسية المحددة وفق ذلك المنهج والمتمثلة في:

ملاحظة الظاهرة بالصورة التي تبدو عليها في الواقع، ثم محاولة توضيح وتحديد أبعادها ومكوناتها بصورة أكثر دقة، من خلال الاطلاع على الدراسات والنظريات العلمية ذات الصلة.

ب- تكوين الإطار النظري للبحث، ومن ثم وضع فروض البحث والتي تمثل حلولاً مبدئية

ج- تحديد المنهجية Methodology الملائمة الذي يعتمد على استخدام المنهج التحليلي الوصفي في دراسة المعوقات والتحديات الاقتصادية التي تواجه دول الخليج العربى وابراز اهم سياسات واجراءات مواجهة وعلاج هذه التحديات لضمان استمرار النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية الاقتصادية .

٢-المنهج التطبيقي:

من خلال تقدير نموذج لأحد اهم اقتصاديات دول الخليج وهى المملكة العربية السعودية لقياس أثر المتغيرات الرئيسية فى عملية الاصلاح الاقتصادي. حيث سوف نشير الى الاصلاح الاقتصادي كمتغير تابع ويعبر عنه متوسط دخل الفرد، والعوامل

(١) محمد ساحل ومحمد طالبي. بعنوان التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة تحليلية تقييمية ، أبحاث اقتصادية وادارية ، العدد ٤ ، ديسمبر ٢٠٠٨ .

والمتغيرات المستقلة التي تؤثر ويتوقف عليها المتغير التابع ومنها أجمالي الناتج المحلى، متوسط الانتاج اليومى للنفط، عدد السكان، الايرادات العامة، والمصروفات العامة، والتضخم، الصادرات، والواردات،

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

هي SPSS في تحليل البيانات التي تم جمعها من مصادر متنوعة، ومن أهم الأساليب التي تم الاعتماد عليها لإجراء اختبار فروض الدراسة ووصف متغيراتها تحليل الانحدار التدريجي: لبيان العلاقة الارتباطية بين متوسط الدخل للفرد ومحدداته، ونسبة التفسير (المتغيرات المستقلة للمتغير التابع)، وتحديد العوامل المؤثرة فى متوسط دخل الفرد.

سادسا - خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث سوف يتم تناول الموضوع عبر ثلاثة مباحث، ومن ثم تدرج النتائج والتوصيات

المبحث الاول: الدراسات السابقة وأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول الخليج العربى

المبحث الثاني: المشكلات الاقتصادية الحالية والتحديات الناشئة لدول الخليج العربى

المبحث الثالث: وسائل مواجهة التحديات الاقتصادية لدول الخليج العربى

المبحث الأول

الدراسات السابقة وأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول الخليج العربى

مقدمة

نتناول فى هذا المبحث بعض من الدراسات التي اهتمت بدراسة اهم التحديات التي تواجه دول الخليج العربى وكذلك الدراسات التي اهتمت بعملية الاصلاح الاقتصادي سواء بطريق مباشر وشامل يشمل عملية اصلاح متكامل او من خلال تناول موضوعات وقطاعات يشملها الاصلاح وكلها تهدف للإشارة الى التحديات التي يواجها اقتصاد دول الخليج وكيفية مواجهتها ووضع الحلول لها. كما نتناول في هذا المبحث عرض لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لهذه الدول وتطور هذه المؤشرات خلال سلسلة زمنية بداية من عام ٢٠٠٠ م الى عام ٢٠١٨ م والتي تعكس الضوء على حالة الاقتصاد خلال هذه الفترة الزمنية وحتى الآن.

أولاً: الدراسات السابقة:

دراسة عمر عبدالله كامل ١٩٩٧ بعنوان " برامج الاصلاح الاقتصادي فى الدول العربية " وقد تناولت هذه الدراسة سياسة التصحيح الاقتصادي والهيكلي في بعض الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، كما تناولت الاثار السلبية لبرامج الاصلاح وكيفية مواجهتها مع تقييم لنتائج هذه البرامج. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات والمتعلقة بدول الخليج، المطلوب منها الاستمرار في خفض النفقات العامة وتقليص الدعم واصلاح النظام الضريبي والتسعير الحقيقي للخدمات الحكومية وذلك وصولا لإحداث توازن فى الموازنة العامة هذا فضلا عن التوجه نحو جدية خصخصة المؤسسات العامة والاستمرار فى ازالة القيود التى لا تسمح للمستثمرين الاجانب بتملك الاسهم ودعم ومساندة القطاع الخاص.

دراسة محمد ساحل ومحمد طالبي ٢٠٠٨. بعنوان التجربة السعودية الحديثة فى مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة تحليلية تقييمية – [١]وقد تناولت هذه الدراسة تجربة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية،

(١) محمد عبد الحميد محمد شهاب " أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل المملكة العربية السعودية " بحث منشور، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد ٦٦، ربيع/٢٠١٤

من خلال الوقوف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري بها، وهذا بالتطرق لمختلف مكوناته من عوامل جذب اقتصادية وتنظيمية وإدارية وسياسية، والتعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي بها. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- شهد المناخ الإداري للبيئة الاستثمارية السعودية تحسنا بعد إنشاء بنيته التحفيزية لنظام الاستثمار الأجنبي

- ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن ايجابيات هذه المؤشرات ارتبطت بالدرجة الأولى بارتفاع حصة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، .

- الاتفاقيات متعددة الأطراف والاتفاقيات ثنائية لتشجيع الاستثمار تشهد نقصا كبيرا على مستوى اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي فللسعودية اتفاقية واحدة فقط مع فرنسا.

- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية تطورا إيجابيا، وتتركز هذه التدفقات في قطاع الصناعة والطاقة.

دراسة محمد عبد الحميد محمد شهاب ٢٠١٤ بعنوان أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل المملكة العربية السعودية، [1] وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية التي تتلخص في تأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمط توزيعها، بانضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وإدخال تغيرات على قانون الاستثمار الأجنبي المباشر. والتعرف إلى أهمية هذا التأثير في ظل سياسة الانفتاح التجاري العالمي كذلك التعرف الى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إلى السعودية، ومعرفة هيكل توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية على القطاعات والأنشطة. وقد توصلت الى النتائج التالية:

- العمل على إعادة صياغة السياسات التجارية المطبقة في المملكة العربية السعودية على نحو يمكنها من الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حالة التوسع والنشاط الاقتصادي، وتدعيم القدرة على

(1) Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared by Ahmed Al-Darwish ... [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015.. pages; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

امتصاص الصدمات الخارجية في حالة الأزمات الاقتصادية.

- التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها العامل الذي يمكن أن يقدم مساهمة قوية في الاقتصاد الوطني، وأنه يمكن أن يكون بمثابة علاج للتخفيف من درجة اعتماد الاقتصاد السعودي على عائدات النفط.

- أن يكون الهدف الرئيسي لصانعي السياسة الاقتصادية السعودية هو تشجيع الاستثمار بعيدا عن قطاع النفط وأماكن تركزه للمساعدة في تنويع الاقتصاد السعودي ولتنمية المناطق والقطاعات الأخرى

- تشجيع المستثمرين الأجانب على زيادة الاستثمار الأجنبي من خلال توفير الحوافز والضمانات الحكومية.

- توفير البيانات الدقيقة عن طبيعة وخصائص مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، كضرورة ملحة لإنتاج معلومات جيدة عن طبيعة وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

- إنشاء منظمة لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، ودراسة تجارب الدول ولا سيما تلك التي لديها أداء جيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة لأحمد ال درويش ونايف الغيث وأخرون في ٢٠١٥ بعنوان معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو [1] تناولت الدراسة القاء الضوء على التحديات التي تواجهها المملكة خصوصا الهبوط الحاد لأسعار النفط وتحديات السياسة المالية العامة التي تواجه المملكة العربية السعودية، بما فيها الحاجة إلى حماية الاقتصاد والميزانية من التقلبات الكبيرة أو المفاجئة في الإيرادات النفطية فانخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا سلبيا مباشرا على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي. ويرجح أن يؤدي بمرور الوقت إلى تباطؤ النمو. وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية لمواجهة هذه التحديات :

- يجب العمل على تعزيز أطر الاقتصاد الكلي والسياسة المالية لضمان توافر الأدوات والحوافز والصلاحيات اللازمة لصناع السياسات من أجل التصدي للتحديات المستقبلية بمجرد ظهورها.

(1)Giacomo Cornea_ "Stake holding as a New Development Strategy for Saudi Arabia, 2011,

- ضرورة انتقال اقتصاد المملكة من اقتصاد مبني على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتنويعه. خصوصا مع زيادة عدد السكان المتزايد بشكل كبير-نظرا لآفاق سوق النفط العالمية، لن تتمكن المملكة العربية السعودية من الاعتماد على ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي لدفع النمو الاقتصادي في المستقبل.

تلقى هذه الدراسة الضوء على ضرورة انتقال اقتصاد المملكة العربية السعودية من اقتصاد مبني على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة خصوصا مع زيادة عدد السكان المتزايد بشكل كبير ، وخلصت الدراسة أي النتائج التالية :

- لتحقيق هذا التحول في المملكة العربية السعودي يعتمد على الاستثمار البشرى في التعليم، ويقترح مجموعة من الإصلاحات .

- الاستثمار في التعليم والصحة، ودعم البحث والتطوير الصناعي .

دراسة Khalid A. Alsweilem ٢٠١٥ بعنوان [1]

A Stable and Efficient Fiscal Framework for Saudi Arabia: The Role of Sovereign Funds in Decoupling Spending from Oil Revenue and Creating a Permanent Source of Income

" إطار مالية عامة مستقرة وفعالة للمملكة العربية السعودية: دور الصناديق السيادية في فصل الإنفاق من إيرادات النفط وإنشاء مصدر دخل دائمة "

تتناول الدراسة الاشارة الى التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية في الحفاظ على المدى الطويل على الاستقرار المالي وضمان قدرتها على مواجهة الالتزامات في المستقبل نتيجة للهبوط الحاد لأسعار النفط والتوقع بالاستمرار في هذا الانخفاض للأسعار. وتقترح الدراسة تنفيذ السياسات والمؤسسات التي تضمن استقرارا وكفاءة الإطار المالي. على وجه التحديد، حيث يقترح إنشاء صناديق الثروة السيادية وتقسم الى نوعين من الصناديق صندوق للاستقرار وصندوق للادخار يرتكز الإطار المالي على فصل الإنفاق من عائدات النفط وخلق مصدر دائم للدخل ومن شأن ذلك تحويل الأصول المحدودة والدخل من الموارد الطبيعية المستنفدة إلى ثروة دائمة في شكل محفظة الأصول المالية واستثماراتها، كما انه يمنع الاعتماد الرئيسي على

(1) Khalid A. Alsweilem , A Stable and Efficient Fiscal Framework for Saudi Arabia: The Role of Sovereign Funds in Decoupling Spending from Oil Revenue and Creating a Permanent Source of Income

وفرة الموارد من مصدر واحد وما تتعرض له من تقلبات. كما ان هذه الصناديق للأموال السيادية تخلق درجة من المساواة في توزيع الثروات بين الاجيال. كما اشارت الدراسة الى ضرورة ترشيد النفقات العامة .

وبناءً على النتائج للدراسات السابقة يسعى هذا البحث الى مواصلة سياسات الإصلاح الاقتصادي لدول الخليج العربى لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي خصوصا في ظل نشأة التحديات الاقتصادية التي اوجدتها الظروف الاقتصادية على الساحة العالمية والاقليمية والداخلية .

ثانياً – أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لبعض دول الخليج

نتناول فيما يلى عرض لأهم المؤشرات الاقتصادية لبعض دول الخليج العربى وبيان وتطور هذه المؤشرات .

اولا - المملكة العربية السعودي

نستعرض فيما يلي بعض لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية وتطور هذه المؤشرات من خلال سلسلة زمنية تبدأ من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨ [١] والتي تعكس حالة الاقتصاد السعودي وتطوره.

١-تطور الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ومتوسط دخل الفرد

يتناول الجدول التالي (جدول رقم ١) بيان بتطور أجمالي الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة ومعدلات النمو، كذلك المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط ومتوسط سعر البرميل، كذلك متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى ومعدل نموه. [٢]

(١) وزارة الخدمة المدنية، وزارة البترول والثروة المعدنية، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات -وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة المالية، مؤسسة النقد العربي السعودية -التقرير السنوي -اعداد متنوعة

(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير الإحصائي السنوي، اعداد متنوعة، ٢٠٠٢ – ٢٠١٧م.

جدول رقم (١)

السنة	أجمالي الناتج المحلى بالأسعار الجارية مليون ريال	نسبة النمو ٪	أجمالي الناتج المحلى بالأسعار الثابتة مليون ريال ٢٠١٠/٢٠٠٠=١٠٠	نسبة النمو ٪	متوسط انتاج اليومي للمملكة من النفط بالمليون برميل	متوسط اسعار برميل النفط العربي الخفيف	متوسط دخل الفرد في الناتج المحلى	النمو ٪
٢٠٠٠	٧٠٦٦٥٧	١٧,٠٨	٦٣٢٩٥١	٠,٥	٨,٠٩	٢٦,٨١	٣٤٥٢٢	-
٢٠٠١	٦٨٦٢٩٦	-٢,٩٠	٦٣٦٤١٧	٠,٥٥	٧,٨٩	٢٣,٠٦	٣٢٧١٢	-٥,٢٤
٢٠٠٢	٧٠٧٠٦٧	٣,٠٠	٦٣٧٢٣٠	٠,١٣	٧,٠٩	٢٤,٣٢	٣٢٩٠٢	٠,٥٨
٢٠٠٣	٨٠٤٦٤٨	١٣,٨٠	٦٨٦٠٣٦	٧,٦٦	٨,٤١	٣٧,٦٩	٣٦٥٤٢	١١,١
٢٠٠٤	٩٣٨٧٧١	١٦,٧٠	٧٢٢١٧٣	٥,٢٧	٨,٩	٣٤,٥٣	٤١٦٦٨	١٤
٢٠٠٥	١١٨٢٥١٤	٢٦,٠٠	٧٦٢٣٠٠	٥,٥٦	٩,٣٥	٥٠,١٥	٥١١٦٩	٢٢,٨
٢٠٠٦	١٣٣٥٥٨١	١٣,٠٠	٧٨٦٣٠٠	٣,٢	٩,٢	٦١,٠٥	٥٦٤٠١	١٠,٢
٢٠٠٧	١٤٤٢٥٧٢	٨,٠١	٨٠٢٢٠٠	٢,٠٢	٨,٨	٦٨,٧٤	٥٩٥١٢	٥,٥٢
٢٠٠٨	١٧٨٦١٤٣	٢٣,٨٣	٨٣٦١٠٠	٤,٢٣	٩,٢	٩٤,٧٧	٧١٩٩٣	٢١
٢٠٠٩	١٤٠٩١٢٤	-٢١,١	٨٤١٢٠٠	٠,٦١	٨,٢	٦١,٣٨	٥٥٥٣٥	-٢٢,٩
٢٠١٠	١٩٧٥٥٤٣	٤٠,٣٠	١١٨٥٣٢٥	٤٠,٩١	٨,٧	٧٧,٨٢	٧١٦٨٢	٢٩,١
٢٠١١	٢٥١٠٦٥٠	٢٧,١٠	٢١٧٢٢٩٠	٨٣,٢٧	٩,٣١	١٠٧,٨٢	٨٨٤٩٧	٢٣,٥
٢٠١٢	٢٧٥٩٩٠٦	١٠,٠٠	٢٢٨٩٢٥٠	٥,٣٨	٩,٧٦	١١٠,٢٢	٩٤٢٧٤	٦,٥٣
٢٠١٣	٢٧٩٩٩٢٧	١,٤٥	٢٣٥٠٣٧٠	٢,٦٧	٩,٦٤	١٠٦,٥٣	٩٣٠٦٣	-١,٢٨
٢٠١٤	٢٨٣٦٣١٤	١,٣٠	٢٤٣٥٩٠٠	٣,٦٤	٩,٧١	٩٧,١٨	٩٢٣٨٨	-٠,٧٣
٢٠١٥	٢٤٥٣٥٠٠	-١٣,٥	٢٥٤٥٢٠٠	٤,٥٠	١٠,٢	٤٩,٩	٩٧٤٠١	٥,٤٣
٢٠١٦	٢٤٢٤٢٠٠	-١,٢٠	٢٥٨٩٦٠٠	١,٧٤	١٠,٥	٤١	٧٦٢٢٢	-٢١,٧

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط

يلاحظ من الجدول اعلاه ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية فارتفعت عام ٢٠٠٥ الى ٢٦ ٪ وعام ٢٠١٠ الى ٤٠ ٪ ثم انخفض الى ٤٥ ,١ ,٣ ,١ ٪، و -١٣,٥، -١,٢٠ عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالى ، وترجع هذه التذبذبات وعدم الاستقرار في معدلات النمو للناتج لأنه ما زال يعتمد على انتاج النفط[1] والذي يمثل نسبة تصل الى أكثر من النصف مما يشير الى التحدي الذي تواجهه المملكة بضرورة تنويع مصادر الانتاج بجانب الانتاج النفطي

(1)A-M. M. Abdel-Rahman, «The Determinants of Foreign Direct Investment the Kingdom of Saudi Arabia,» Economic Research Forum, Working Paper, no. 0238 (2002).

٢-عدد السكان ومعدلات البطالة

يوضح الجدول التالي (جدول ٢) تطور اعداد السكان – سعوديين وغير سعوديين – خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٨ م مع بيان معدلات النمو للسكان، كذلك يتناول الجدول التالي بيان بتطور معدلات التضخم السنوية كما هو موضح بالجدول التالي [١]

جدول رقم (٢)

السنة	عدد السكان بالمليون	النمو ٪	التضخم
٢٠٠٠	٢٠,٤٧	٢,٤٤	-١,١٣
٢٠٠١	٢٠,٩٨	٢,٥٠	-١,١١
٢٠٠٢	٢١,٤٩	٢,٤٣	التضخم
٢٠٠٣	٢٢,٠٢	٢,٤٧	٠,٢٣
٢٠٠٤	٢٢,٥٣	٢,٣٢	٠,٥٩
٢٠٠٥	٢٣,١١	٢,٥٧	٠,٣٣
٢٠٠٦	٢٣,٦٨	٢,٤٧	٠,٧
٢٠٠٧	٢٤,٢٤	٢,٣٦	٢,٢
٢٠٠٨	٢٥,٧٩	٦,٣٩	٤,١
٢٠٠٩	٢٥,٣٧	٢,٣٧	٩,٩
٢٠١٠	٢٧,٥٦	٤,٣٩	٥,١
٢٠١١	٢٨,٣٧	٢,٩٤	٥,٣
٢٠١٢	٢٩,٢	٢,٩٣	٥
٢٠١٣	٢٩,٩٩	٢,٧١	٢,٨٧
٢٠١٤	٣٠,٧	٢,٣٧	٣,٥
٢٠١٥	٣٠,٩	٠,٦٥	٢,٧
٢٠١٦	٣١,٨	٢,٩١	٢,٢
٢٠١٧	٣٢,٦	٢,٥١	-٠,٩
٢٠١٨	٣٣,٤	٢,٤٥	٢,٥

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير الإحصائي السنوي، اعداد متنوعة. (٢٠٠٢ – ٢٠١٧)

يلاحظ من الجدول اعلاه تزايد عدد السكان من ٢٠,٥ مليون نسمة (سعوديين وغير سعوديين) عام ٢٠٠٠م الى تقريبا ٣٢ مليون نسمة عام ٢٠١٦م بمعدل نمو سنوي بمتوسط ٣٪، كما ان معدلات التضخم بلغت متوسط ٥ ٪ اخر عشر سنوات. مما ينشىء تحدى على المملكة لمواجهة توفير متطلبات هذه الزيادة السكانية من خدمات عديدة ومتنوعة من زيادة في النفقات العامة التعليمية والصحية وتوفير المياه والكهرباء الاسكان.[١]

٣-الصادرات والواردات وموقف الميزان التجاري

الجدول التالي (جدول رقم ٣) يبين تطور الصادرات السعودية والواردات ومعدلات النمو خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م الى عام ٢٠١٨، وبيان الفائض أو العجز في الحساب التجاري خلال تلك الفترة [٢].

جدول رقم (٣)

تطور الصادرات السعودية والواردات ومعدلات النمو

السنة	الصادرات مليون ريال	نمو%	الواردات السلعية مليون ريال	نمو%	فائض او عجز الحساب الجاري مليون ريال
٢٠٠٠	٢٩٠٥٥٣	٥,٣	١١٣٢٤٠	٣,٦٣	٥٣٦٨٩
٢٠٠١	٢٥٤٨٩٨	-١٢,٣	١١٦٩٣١	٣,٢٦	٣٥٠٧٥
٢٠٠٢	٢٧١٧٤١	٦,٦٠٨	١٢١٠٨٨	٣,٥٦	٤٤٥٢٤
٢٠٠٣	٣٤٩٦٦٤	٢٨,٦٨	١٣٨٤٣٥	١٤,٣	٨٧٢٢٨
٢٠٠٤	٤٧٢٤٩١	٣٥,١٣	١٧٧٦٥٩	٢٨,٣	١٨٤٨٥٦
٢٠٠٥	٦٧٧١٤٤	٤٣,٣١	٢٢٢٩٨٥	٢٥,٥	٣٣٧٤٦٣
٢٠٠٦	٧٩١٣٣٩	١٦,٨٦	٢٦١٤٠٢	١٧,٢	٣٧١٠٠٣
٢٠٠٧	٨٧٤٤٠٣	١٠,٥	٣٣٨٠٨٨	٢٩,٣	٣٤٩٩٨٥
٢٠٠٨	١١٧٥٤٨٢	٣٤,٤٣	٤٢١٧٥٣	٢٤,٧	٤٩٦٢٠٨
٢٠٠٩	٧٢١١٠٩	-٣٨,٧	٣٥٨٣٧٨	-١٥	٣٦٢٧٣١
٢٠١٠	٩٤١٧٨٥	٣٠,٦	٤٠٠٧٣٩	١١,٨	٥٤١٠٤٦
٢٠١١	١٣٦٧٦٢٠	٤٥,٢٢	٤٩٣٤٥٠	٢٣,١	٥٩٤٥٤٠

(1)AL Awaji, Saleh (Deputy Minister of Water and Electricity for Electricity Affairs and Chairman of the Saudi Electric Company). 2012. "Saudi Arabia: A Proactive Approach to Energy." Living Energy No. 7 (November): 76–81.)

(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير الإحصائي السنوي، اعداد متنوعة. (٢٠٠٢-٢٠١٧)

٢٠١٢	١٤٥٦٣٩٠	٦,٤٩١	٥٨٣٤٧٠	١٨,٢	٦١٧٨٦٠
٢٠١٣	١٤٠٩٥٢٣	-٣,٢٢	٦٣٠٥٨٠	٨,٠٧	٥٠٧٩١٠
٢٠١٤	١٢٨٤١٢٢	-٨,٩	٦٥٢٠٠٠	٣,٤	٢٧٦٥٩٠
٢٠١٥	٧٦٣٣١٣	-٤٠,٦	٦٥٥٠٠٠	٠,٤٦	-٢١٢٧٠٠
٢٠١٦	٦٨٨٤٢٣	-٩,٨١	٥٢٥٥٠٠	-١٩,٨	-١٠٣٣٠٠
٢٠١٧	٨٣١٨٨١	٢٠,٨	٥٠٤٤٤٦	+٤,٠	٣٢٧٤٣٥
٢٠١٨	١١٠٣٩٠٠	٣٢,٧	٥١٣٩٩٣	١,٩	٥٨٩٩٠٧

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط

يتبين من الجدول اعلاه ارتفاع معدلات الصادرات للمملكة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٨م وبمعدلات نمو تجاوزت ٤٠٪ (عام٢٠٠٥م) وذلك بسبب الارتفاع المستمر في اسعار برميل النفط مع زيادة انتاج المملكة من النفط وهذا الذى ادى الى ارتفاع معدلات نمو الصادرات التي تعتمد في مكوناتها على النصيب الاعظم من الصادرات النفطية التي تصل الى نسبة ٩٠ ٪ من حجم صادرات المملكة [١] بينما انخفضت بمعدل (-٣٨,٧ ٪ عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب الازمة المالية العالمية والتي صاحبتها انخفاض كبير في اسعار النفط وكذلك الانخفاض الكبير والمستمر في اسعار النفط الذى ابتدئ من منتصف عام ٢٠١٣م حيث انخفض معدل نمو الصادرات الى (-٣,٢٢٪) و الى -٨,٩٠ ٪ عام ٢٠١٤ ، الى ٤٠,٦ ٪ عام ٢٠١٥ ، الى -٩,٨١ عام ٢٠١٦ ، أي ان العائد من التصدير عام ٢٠١٥ و عام ٢٠١٦م انخفض بأكثر من ٥٠ ٪ عن عام٢٠١١، وعام ٢٠١٢م ، هذا مع الزيادات المستمرة في الواردات السلعية للمملكة . مما ادى الى حدوث عجز فى الحساب التجاري لأول مرة عام ٢٠١٥م بقيمة ٢١٢٧٠٠ مليار ريال، و١٠٣٣٠٠ مليار ريال عام ٢٠١٦م. مما يعكس تحديا امام المملكة يستلزم العمل على تنويع مصادر الصادرات وعدم تركيزها على الصادرات النفطية فقط. لذلك يستتبع ذلك زيادة وتنويع الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي وزيادة وجذب الاستثمارات وخاصة الموجهة للصادرات ، مع تخفيض وترشيد للواردات السلعية غير الضرورية. [٢]

(1)Cherif,Reda,and Fuad Hasanov.2014"Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions." Paper prepared for the IMF conference on Economic Development, Diversification,and the Role of the State, Kuwait City, April 30–May1.

(2) Bourland, B. and Gamble, P. (2011). "Saudi Arabia's coming oil and fiscal challenge," Jadwa Investments, July 2011.

٤-الايرادات العامة والمصروفات العامة وفائض/عجز الموازنة وتطور الدين العام

الجدول التالي رقم (٤) يبين تطور الايرادات العامة والنفقات العامة للمملكة خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٨ مع بيان لتطور الدين العام[١]

جدول رقم (٤)

السنة	الايرادات العامة مليون ريال	نمو ٪	المصروفات العامة مليون ريال	نمو ٪	فائض/ عجز الميزانية العامة مليون ريال	أجمالي الدين العام
٢٠٠٠	٢٥٨٠٦٥	-	٢٣٥٣٢٢	-	٢٢٧٤٣	-
٢٠٠١	٢٢٨١٥٩	-١١,٦	٢٥٥١٤٠	٨,٤٢٢	-٢٦٩٨١	٥٨٩٣١١
٢٠٠٢	٢١٣٠٠٠	-٦,٦٤	٢٢٣٥٠٠	-١٢,٤	-٢٠٥٠٠	٦١٤٠٠٠
٢٠٠٣	٢٩٣٠٠٠	٣٧,٦	٢٥٧٠٠٠	١٤,٩٩	٣٦٠٠٠	٦٥٩٨١١
٢٠٠٤	٣٩٢٢٩١	٣٣,٩	٢٨٥٢٠٠	١٠,٩٧	١٠٧٠٩١	٤٧٥٠٠٠
٢٠٠٥	٥٦٤٣٣٥	٤٣,٩	٣٤٦٤٧٤	٢١,٤٨	٢١٧٨٦١	٤٥٩٦٤٧
٢٠٠٦	٦٧٣٦٨٢	١٩,٤	٣٩٣٣٢٢	١٣,٥٢	٢٨٠٣٦٠	٣٦٤٦٢٢
٢٠٠٧	٦٤٢٨٠٠	-٤,٥٨	٤٦٦٢٤٨	١٨,٥٤	١٧٦٥٥٢	٢٦٦٧٦٢
٢٠٠٨	١١٠٠٩٩٣	٧١,٣	٥٢٠٠٦٩	١١,٥٤	٥٨٠٩٢٤	٢٣٥٠٣٤
٢٠٠٩	٥٠٩٨٠٥	-٥٣,٧	٥٩٦٤٣٤	١٤,٦٨	-٨٦٦٢٩	٢٢٥١٠٨
٢٠١٠	٧٤١٦١٦	٤٥,٥	٦٥٣٨٨٥	٩,٦٣٢	٨٧٧٣١	١٦٦٩٩٩
٢٠١١	١١١٧٧٩٢	٥٠,٧	٨٢٦٧٠٠	٢٦,٤٣	٢٩١٠٩٠	١٣٥٤٩٩
٢٠١٢	١٢٤٧٤٠٠	١١,٦	٨٧٣٣٠٥	٥,٦٣٧	٣٧٤٠٩٠	٨٣٨٤٨
٢٠١٣	١١٥٦٣٦٠	-٧,٣	٩٧٦٠١٤	١١,٧٦	١٨٠٣٥٠	٦٠١١٨
٢٠١٤	١٠٤٤٣٦٦	-٩,٦٩	١١٠٩٩٠٣	١٣,٧٢	-٦٥٥٤٠	٤٤٢٦٠
٢٠١٥	٦١٥٩٠٠	-٤١	٩٧٨١٠٠	-١١,٩	-٣٦٢٢٠٠	١٤٢٢٦٠
٢٠١٦	٥١٩٤٠٠	-١٥,٧	٨٣٠٥٠٠	-١٥,١	-٣١١١٠٠	٣١٦٥٨٠
٢٠١٧	٦٩٢٣٥٠	٣٢,٣	٩٣٠٥٠٠	١٢,٠٤	-٢٣٨٨٥٠	٤٤٣٢٥٠
٢٠١٨	٨٩٥٤٣٠	٢٩,٣٣	١٠٣٠٦٠٠	١٠,٧٥	-١٣٦١٧٠	٥٦٠٣٢٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط

يتبين من الجدول اعلاه انخفاض معدلات نمو الايرادات العامة في عام ٢٠٠٩م بسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط وكذلك عام ٢٠١٣و٢٠١٤و٢٠١٥و٢٠١٦و٢٠١٧ مما انعكس على الايرادات العامة بالانخفاض بسبب اعتمادها الكبير ٩٠٪ على العائدات من النفط بينما ارتفعت معدلات النفقات العامة ونتج عن ذلك عجز الموازنة بأكثر من ٦٥ مليار ريال عام ٢٠١٤، ٣٦٢مليار ريال في ٢٠١٥، ٣١١ مليار في ٢٠١٦، وأدى ذلك الى ارتفاع الدين العام من ٤٤مليار ريال عام ٢٠١٤ الى ١٤٢مليار ريال عام ٢٠١٥ والى ٣١٦ مليار ريال عام ٢٠١٦. [٢]

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير الإحصائي السنوي، اعداد متنوعة. (٢٠٠٢-٢٠١٧)

(1)Alsweilem, K., Cummine, A., Rietveld, M. and Tweedie, K. (2015). "Sovereign investor models: Institutions and policies for managing sovereign wealth," Belfer Center for Science and International Affairs and the Center for International Development, Harvard Kennedy School, Cambridge, MA.

ثانيا – الامارات العربية المتحدة

يبين الجدول التالى تطور الناتج المحلى الاجمالى واجمالى الدخل القومى بالاسعار الجارية

جدول (٥) الناتج المحلى والدخل القومى بالاسعار الجارية مليار دولار

السنة	الناتج المحلى الاجمالى	نمو ٪	اجمالى الدخل القومى بالاسعار الجارية
٢٠٠٠	١٠٤,٣٤	١٠,٨٥	
٢٠٠١	١٠٣,٣١	- ١,٤	٢٦٦,١٨
٢٠٠٢	١٠٩,٨٢	٢,٤٣	٢٧٦,٨٤
٢٠٠٣	١٢٤,٣٥	٨,٨	٣٠٧,٢١
٢٠٠٤	١٤٧,٨٢	٩,٥٧	٣٤٥,٨٦
٢٠٠٥	١٨٠,٦٢	٤,٨٦	٣٧٤,٣٢
٢٠٠٦	٢٢٢,١٢	٩,٨٤	٤٢٣,٧٧
٢٠٠٧	٢٥٧,٩٢	٣,١٨	٤٤٨,٩٠
٢٠٠٨	٣١٥,٤٨	٣,١٩	٤٧٢,٣٢
٢٠٠٩	٢٥٣,٥٥	- ٥,٢٤	٤٥٠,٩٥
٢٠١٠	٢٨٩,٧٩	١,٦٠	٤٦٣,٧٨
٢٠١١	٣٥٠,٦٧	٦,٩٣	٥٠٦,١٦
٢٠١٢	٣٧٤,٥٩	٤,٤٨	٥٣٨,٦٠
٢٠١٣	٣٩٠,١١	٥,٠٥	٥٧٤,٩٥
٢٠١٤	٤٠٣,١٤	٤,٤٠	٦١١,٠٢
٢٠١٥	٣٥٨,١٣	٥,٠٦	٦٤٨,٩٢
٢٠١٦	٣٥٧,٠٥	٢,٩٩	٦٧٦,٨٤
٢٠١٧	٣٨٢,٥٧	٠,٧٩	٦٩٤,٤٧
٢٠١٨	٣٩٣,١٠	٠,٠٣	-

المصدر بيانات البنك الدولى

يتبين من الدول اعلاه انخفاض الناتج المحلى الاجمالى بداية من عام ٢٠١٥ وذلك بسبب الركود فى التجارة العالمية حيث بلغ ٣٩٠,١١ مليار دولار عام ٢٠١٣ ، ٤٠٣,١٤ عام ٢٠١٤ وانخفض الى ٣٥٨,١٣مليار دولار عام ٢٠١٥ ، و ٣٥٧,٠٥ مليار دولار عام٢٠١٦ ، ٣٨٢,٥٧ مليار دولار عام ٢٠١٧ .

جدول (٦) الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالمليار دولار

السنة	الصادرات	نمو ٪	نسبة من الناتج المحلى	الواردات	نسبة من الناتج المحلى	الفائض / العجز
٢٠٠١	٥٠,٣٦		٤٩,١٦	٤٢,٠٥	٤٠,٧١	٨,٣١
٢٠٠٢	٥٤,٣٦	٣,١٥	٤٩,٥٠	٤٧,٨٤	٤٣,٥٧	٦,٥٢
٢٠٠٣	٦٩,٥٤	٢٢,٩١	٥٥,٩٢	٥٧,٦٧	٤٦,٣٨	١١,٨٧
٢٠٠٤	٩٣,٩٧	٢٤,٥٤	٦٣,٥٧	٧٨,٤٣	٥٣,٠٥	١٥,٥٤
٢٠٠٥	١٢٢,٠٧	١١,٤٨	٦٧,٥٩	٩٣,٨٦	٥١,٩٧	٢٨,٢١
٢٠٠٦	١٥٢,٤٣	١١,٥٣	٦٨,٦٣	١١٢,٩٣	٥٠,٨٤	٣٩,٥
٢٠٠٧	١٨٦,٦٩	٨,٨٣	٧٢,٣٨	١٦٦,١٣	٦٤,٤١	٢٠,٥٦
٢٠٠٨	٢٤٨,٨١	١٢,٤٤	٧٨,٨٧	٢١٩,٧١	٦٩,٦٥	٢٩,١٠
٢٠٠٩	٢٠١,٩٦	- ٤,٣٠	٧٩,٦٢	١٨٧,١٤	٧٣,٨١	١٤,٨٢
٢٠١٠	٢٢٥,٢٨	٠,٤٤	٧٧,٧٤	١٨٤,٢٢	٦٣,٥٧	٤١,٠٦
٢٠١١	٣١٤,٨٣	٢٢,٧٩	٨٩,٧٨	٢١٧,٤٧	٦٢,٠٢	٩٧,٣٦
٢٠١٢	٣٧٥,٨٠	١٧,٤٢	١٠٠,٣٢	٢٤٢,٨١	٦٤,١٢	١٣٢,٩٩
٢٠١٣	٣٩٢,٥٧	٦,٠٩	١٠٠,٦٣	٢٥٣,٢٢	٦٤,٩١	١٣٩,٣٥
٢٠١٤	٣٩٩,٥٧	١,٨٠	٩٩,١٢	٢٧٧,٩٠	٦٨,٩٤	١٢١,٦٧
٢٠١٥	٣٦٤,٢٥	٥,١٩	١٠٠,٨٧	٢٦٦,٢٨	٧٤,٣٥	٩٧,٩٧
٢٠١٦	٣٦٠,٦٣	٣,٤١	١٠١,٠	٢٧٠,٤٤	٧٥,٧٤	٩٠,١٩
٢٠١٧	٣٨٤,٠٤	٠,٤٦	١٠٠,٣٨	٢٧٧,٠٩	٧٢,٤٣	١٠٦,٩٥

المصدر: بيانات البنك الدولى

يتبين انخفاض قيمة الصادرات خلال فترة ٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧ مع ارتفاع قيمة الواردات

ثالثا - بعض المؤشرات لدولة قطر

جدول (٧) الناتج المحلى الاجمالى (بالمليار دولار) ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى

الفترة	الناتج المحلى الاجمالى	معدل نمو الناتج ٪	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى
٢٠٠٠	١٧,٧٦	-	-
٢٠٠١	١٧,٥٤	٣,٩	- ٠,٢٥
٢٠٠٢	١٩,٣٦	٧,١٨	٢,٤١
٢٠٠٣	٢٣,٥٣	٣,٧٢	- ٢,٧٥
٢٠٠٤	٣١,٧٣	١٩,٢٢	٨,١٨
٢٠٠٥	٤٤,٥٣	٧,٤٩	- ٥,٦٨
٢٠٠٦	٦٠,٨٨	٢٦,١٧	٨,٠٠
٢٠٠٧	٧٩,٧١	١٧,٩٩	٠,٢١
٢٠٠٨	١١٥,٢٧	١٧,٦٦	٠,٧٥
٢٠٠٩	٩٧,٨	١١,٩٦	- ٢,٢٢
٢٠١٠	١٢٥,١٢	١٩,٥٩	٦,٩٠
٢٠١١	١٦٧,٧٨	١٣,٣٨	٣,٣٦

٢٠١٢	١٨٦,٨٣	٤,٦٩	-٣,١٣
٢٠١٣	١٩٨,٧٣	٤,٤١	-٢,١٣
٢٠١٤	٢٠٦,٢٢	٣,٩٨	-١,٤٥
٢٠١٥	١٦١,٧٤	٣,٦٦	-٠,٨٢
٢٠١٦	١٥١,٧٣	٢,١٣	-١,٣٨
٢٠١٧	١٦٦,٩٥	١,٥٨	-١,٠٩

المصدر : بيانات البنك الدولى

يتبين انخفاض قيمة الناتج المحلى الاجمالى حيث بلغ ١٨٦,٨٦ مليار دولار عام ٢٠١٢ ، ١٩٨,٧٣ مليار دولار عام ٢٠١٣ ، ٢٠٦,٢٢ مليار دولار عام ٢٠١٤ انخفض الى ١٦١,٧٤ مليار و ١٥١,٧٣ مليار و ١٦٦,٩٥ مليار دولار عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالى .

جدول (٨) الصادرات والواردات لدولة قطر (بالمليار دولار)

الفترة	الصادرات	نسبة من الناتج	الواردات	نسبة من الناتج
٢٠٠٠	١١,٩٩	٦٧,٢٨	٣,٩٧	٢٢,٢٣
٢٠٠١	١١,٥٦	٦٥,٨٩	٥,١٠	٢٩,٠٨
٢٠٠٢	١١,٦٩	٦٠,٣٤	٥,٤٥	٢٨,١٣
٢٠٠٣	١٤,٥٢	٦١,٧٠	٦,٧٠	٢٨,٤٧
٢٠٠٤	٢٠,٣٦	٦٤,١٧	٨,٣٢	٢٦,٢٠
٢٠٠٥	٢٨,٩٨	٦٥,٠٩	١٣,٢١	٢٩,٦٦
٢٠٠٦	٣٨,٢٤	٦٢,٨٢	٢١,٧٧	٣٥,٧٥
٢٠٠٧	٤٨,٠٥	٦٠,٢٨	٢٨,٥٧	٣٥,٨٤
٢٠٠٨	٧٠,٧٣	٦١,٣٦	٣٢,٣٦	٢٨,٠٧
٢٠٠٩	٥٠,٠١	٥١,١٣	٢٨,٣٧	٢٩,٠١
٢٠١٠	٧٧,٩٨	٦٢,٣٢	٢٩,٧٢	٢١,٧٥
٢٠١١	١٢١,٨٤	٧٢,٦٢	٤٣,٧٩	٢٦,١٠
٢٠١٢	١٤٢,٨٨	٧٦,٤٧	٥٤,٦٩	٢٩,٢٧
٢٠١٣	١٤٤,٥١	٧٢,٧٢	٥٨,٩٥	٢٩,٦٧
٢٠١٤	١٤٠,٢٣	٦٨,٠٠	٦٤,٠٠	٣١,٠٤
٢٠١٥	٩٢,٢٩	٥٧,٠٦	٥٩,٢٧	٣٦,٦٥
٢٠١٦	٧٢,٤٠	٤٧,٧١	٦٣,٤٨	٤١,٨٣
٢٠١٧	٨٥,٢٩	٥١,٠٤	٦٢,١٩	٣٧,٢٦

المصدر : بيانات البنك الدولى

يتبين انخفاض قيمة الصادرات ١٤٢,٨٨ ، ١٤٤,٥١ ، ١٤٠,٢٣ مليار دولار عام ٢٠١٢و٢٠١٣و٢٠١٤ على التوالى الى ٩٢,٢٩ ، ٧٢,٤٠ ، ٨٥,٢٩ مليار عام ٢٠١٥و٢٠١٦و٢٠١٧ على التوالى مع ارتفاع قيمة الواردات لنفس الفترة .

رابعا : بعض المؤشرات لدولة الكويت

جدول (٩) الناتج المحلى الاجمالى (بالمليار دولار) ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى

الفترة	الناتج المحلى الاجمالى	معدل نمو الناتج %	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى
٢٠٠٠	٣٧,٧١	٤,٦٩	٣,٠٢
٢٠٠١	٣٤,٨٩	٠,٧٣	٠,٦١
٢٠٠٢	٣٨,١٤	٣,٠٠	٠,٩١
٢٠٠٣	٤٧,٨٨	١٧,٣٢	١,٦١
٢٠٠٤	٥٩,٤٤	١٠,٧٦	٣,٠٧
٢٠٠٥	٨٠,٨٠	١٠,٠٨	٢,٥٦
٢٠٠٦	١٠١,٥٥	٧,٥٢	٣,٠١
٢٠٠٧	١١٤,٦٤	٥,٩٩	٢,٩٤
٢٠٠٨	١٤٧,٤٠	٢,٨٤	٠,٥٧
٢٠٠٩	١٠٥,٩٠	٧,٠٨-	٢,٩٣-
٢٠١٠	١١٥,٤٢	٢,٣٧-	٣,٦٠
٢٠١١	١٥٤,٠٣	٩,٦٣	١,٩٨
٢٠١٢	١٧٤,٠٧	٦,٦٣	١,٢٩
٢٠١٣	١٧٤,١٦	١,١٥	١,٤٠
٢٠١٤	١٦٢,٦٣	٠,٥٠	١,٦٤
٢٠١٥	١١٤,٥٧	٠,٥٩	١,٦٥
٢٠١٦	١١٠,٩١	٣,٥٥	١,٣٣
٢٠١٧	١٢٠,١٣	٢,٨٧-	١,٦٥

المصدر : بيانات البنك الدولى

يتبين انخفاض قيمة الناتج المحلى الاجمالى حيث بلغت ١٧٤,٠٧ مليار دولار عام ٢٠١٢ ، ١٧٤,١٦ عام ٢٠١٣ ، ١٦٢,٦٣ عام ٢٠١٤ انخفضت الى ١١٤,٥٧ مليار دولار عام ٢٠١٥ ، ١١٠,٩١ عام ٢٠١٦ ، ١٢٠,١٣ عام ٢٠١٧ .

الصادرات والواردات لدولة الكويت (بالمليار دولار)

الفترة	الصادرات	نسبة من الناتج	الواردات	نسبة من الناتج
٢٠٠٠	٢١,٣٠	٥٦,٤٧	١١,٣٧	٣٠,١٥
٢٠٠١	١٧,٩٠	٥١,٣٠	١٢,٤٠	٣٥,٥٤
٢٠٠٢	١٧,٠٢	٤٤,٦٢	١٣,٩٦	٣٦,٦١
٢٠٠٣	٢٤,٩٤	٥٢,٠٩	١٦,٥٠	٣٤,٤٦
٢٠٠٤	٣٣,٨٣	٥٦,٩٢	١٩,٢٥	٣٢,٣٨
٢٠٠٥	٥١,٦٩	٦٣,٩٨	٢٢,٨٤	٢٨,٢٧
٢٠٠٦	٦٦,٥٦	٦٥,٥٤	٢٤,٥٤	٢٤,١٧
٢٠٠٧	٧٢,٧٠	٦٣,٤١	٣٢,٤٦	٢٨,٣٢
٢٠٠٨	٩٨,٤٠	٦٦,٧٦	٣٨,٢١	٢٥,٩٢
٢٠٠٩	٦٢,٩٨	٥٩,٤٧	٣١,١٣	٢٩,٣٩
٢٠١٠	٧٦,٩٥	٦٦,٦٧	٣٥,٠٣	٣٠,٣٥
٢٠١١	١١٢,٦٨	٧٣,٢٢	٣٩,٨٩	٢٥,٩٠
٢٠١٢	١٣٠,٠٩	٧٤,٨٣	٤٥,٧٤	٢٦,٢٨
٢٠١٣	١٢٣,٤١	٧٠,٨٦	٤٦,٥٨	٢٦,٧٥
٢٠١٤	١١١,٤١	٦٨,٥١	٥١,٢٨	٣١,٥٣
٢٠١٥	٦١,٦٠	٥٣,٧٧	٥١,٤٨	٤٤,٩٣
٢٠١٦	٥٣,٥٠	٤٨,٢٣	٥١,٥٠	٤٦,٤٣
٢٠١٧	٦٠,٢٤	٥٠,١٥	٥٧,٤٦	٤٧,٨٢

المصدر : بيانات البنك الدولى

يتبين انخفاض قيمة الصادرات حيث كانت فى ١٣٠,٠٩ عام ٢٠١٢ ، ١٢٣,٤١ عام ٢٠١٣ ، ١١١,٤١ عام ٢٠١٤ انحفضت الى ٦١,٦٠ مليار دولار ، ٥٣,٥ مليار دولار ، ٦٠,٢٤ مليار دولار عام ٢٠١٥ ، ٢٠١٧، ٢٠١٦ على التوالى ، فى حين ارتفعت قيمة الواردات لنفس الفترة .

المبحث الثاني

المشكلات الاقتصادية الحالية والتحديات الناشئة

مقدمة

تمكنت دول الخليج العربى من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال ما يقرب من الخمسين عاما الماضية مستفيدة من التطورات الايجابية التي شهدتها اسواق النفط خلال تلك الفترة اضافة الى التركيز منذ البداية على دور القطاع الخاص وريادیته في التنمية الاقتصادية كخيار استراتيجي [١]. ونفذت هذه الدول خلال تلك الفترة خطط للتنمية الاقتصادية اتسمت بشموليتها للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية. وكان من نتائج هذه الخطط أن نمت جميع القطاعات الاقتصادية بمعدلات جيدة مدعومة بوفرة وحداثة مرافق البنية التحتية ، ويتطلب الرصد الدقيق لمنجزات التنمية الشاملة والمستدامة في دول الخليج العربى الاخذ في الحسبان التحديات التي تشهدها تشهدها دول الخليج ومدى انعكاساتها على موارد الميزانية العامة للدولة وعلى أولويات السياسة الاقتصادية الكلية.

اهم التحديات التي تواجهها اقتصادبات دول الخليج العربى .

أن من اهم التحديات التي تواجها حاليا ومستقبلا اقتصادبات دول الخليج تتمثل في النقاط الاتية: -

١-تنامى ظاهرة العولمة الاقتصادية المتمثلة في تزايد الاندماج والترابط بين اجزاء الاقتصاد العالمي ، وتنامى حجم المبادلات التجارية في ظل تحرير نظام التجارة العالمية وما يثيره من تحديات المنافسة القوية .وهو ما يتطلب استمرار تهيئة السوق المحلى للمنافسة وجذب الاستثمارات والتقنية الضرورية لتطوير القطاعات المختلفة والاهتمام بتنويع مصادر الانتاج بحيث لا يمثل الناتج النفطي النسبة الاكبر من الناتج المحلى للدول الخليجية [٢] .(كما يتبين من الجدول رقم (٥) يمثل الناتج النفطي ما يقرب من ٥٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي للمملكة العربية السعودية وانخفاض مساهمة الناتج الصناعي والزراعي والخدمي).

(1)Sufyan Alissa " the challenge of Economic Reform in the Arab World : Toward More Productive Economics , CARNEGIE Middle East Center , PAPERS , Number 1 , May 2007

(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير الإحصائي السنوي، تقرير ٢٠٠٤، واعداد متنوعة

جدول (٥) الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة)
بالأسعار الجارية مليون ريال)

النشاط/السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الناتج المحلى الإجمالي	١٩٧٥٥٤٣	٢٥١٠٦٥٠	٢٧٥٩٩٠٦	٢٧٩٩٩٢٧	٢٨٣٦٣١٤	٢٤٥٢٥٠٠	٢٤٢٤٢٠٠
التعدين والتحجير	٨٢١٢٢٨	١٢١٥٥١٨	١٣١١٤٤٨	١,٢٣٢,٨٢٣	١,١٣٠,٠٥٤	٦٠٠,٥٠٨	٥٣٩,٤٧٢
%	٤١,٩	٤٨,٨	٤٨	٤٤,٤	٤٠,٢	٢٤,٧	٢٢,٥
الصناعات التحويلية	٢١٨١٧١	٢٥٢٠٠٢	٢٧٠١٨٠	٢٧٨,٠٧١	٣٠٦,١٨٩	٣١١,٢١٥	٣١١,٩٥٩
%	١١,١	١٠,١	٩,٩	١٠	١٠,٩	١٢,٨	١٣
الكهرباء والغاز والماء	٢٦٢٨١	٢٨٢٨٥	٣٠٠٧٦	٣٠,٦٢٣	٣٢٤٧٩	٣٦,٠٦٧	٣٨,٣٩٥
%	١,٣	١,١	١,١	١,١	١,٢	١,٥	١,٦
النشاط الزراعي **	٤٧٠٦٣	٤٨١٦٢	٤٩٨١٦	٦٠,٤٠٣	٦٣,١٦٤	٦٤,٢٦٧	٦٤,٩٥٢
%	٢,٩	١,٩	١,٨	٢,٢	٢,٢	٢,٦	٢,٧
التشييد والبناء	٩٠٧٨٠	١٠٧٠٢١	١١٨٥١٣	١٢٤,٥٨٨	١٥٢,٩٦٥	١٦٢,٩٧٥	١٥٩,٥٧٥
%	٤,٦	٤,٣	٤,٣	٤,٨	٥,٤	٦,٧	٦,٧
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ***	١٣٣٦٨٥	١٤٣١٨٤	١٩٩٦١٦	٢١٢,٦٩٨	٢٢٥,٤٢٠	٢٣١,٧٤٤	٢٣٨,٠٠٥
%	١١,٣	١٢,٥	٨,٥	٩,١	٩,٣	٩,٣	٨,٩
النقل والتخزين والاتصالات ***	٩٦٤٦٠	١٠٩٧٦٨	١٢٠٨٥٨	١٢٨,٦٢٠	١٣٦,٦٠٣	١٤٤,٥١٩	١٤٨,٥٠٩
%	٨,٢	٩,٦	٩,٣	٩,٥	٩,٧	٩,٧	٩,٨
خدمات المال والتأمين والعقارات و الأعمال ***	١٥٦٦٦٧	١٥٩٩٣٠	١٩٩٩٣٠	٢١٨,٣٦٩	٢٣٥,٥٩٨	٢٣٠,٨٣٦	٢٣٧,٣٨٠
%	١٣,٣	١٣,٩	٨,٨	٩,٣	٩,٤	٩,١	٩,٢

*** الارقام بالأسعار الثابتة

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء. * لا يشمل رسوم الاستيراد. ** يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك

٢-الحاجة الى العمل على استقرار الايرادات الحكومية وتنويع مصادرها . ظلت الموازنات الحكومية تتعرض لضغوط متفاوتة وفقاً لتقلبات اسعار النفط في الوقت الذي تتنامى الاحتياجات لمواصلة تمويل برامج التنمية وصيانة وتطوير التجهيزات الاساسية وتوفير الخدمات العامة للسكان الذين تتزايد اعدادهم ومقابلة ما تمليه المتغيرات العالمية والاقليمية والمحلية. وهنا تكمن أهمية ايجاد مصادر بديلة ومساندة للإيرادات النفطية، لتنويع مصادر الدخل المحلى وتوسيع قاعدة الايرادات العامة مع الأخذ فى الاعتبار ترشيد الانفاق والعمل على توازن الانفاق العام مع الايرادات الحكومية ولعل الاستمرار في دعم واعطاء دور أكبر للقطاع الخاص سيحفزه على الاستثمار في قطاع التجهيزات الاساسية وادارتها على اسس السوق . [1]

(1) Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared by Ahmed Al-Darwish ... [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015... Pages; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

٣-تحديات توفير المياه والضغط على الموارد المائية: تشير التقديرات الى تزايد الطلب الإجمالي المحلى على المياه فى دول الخليج فعلى سبيل المثال ، في المملكة العربية السعودية يزداد بمعدل ١,٤ في المئة سنوياً، حيث يقدر أن تبلغ مع نهاية عام ٢٠٢٠ حوالي ٢٧,٧٦ مليار متر مكعب [١] وذلك وفقاً لتقديرات كلا من وزارة المياه والكهرباء وتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط. وذلك بسبب الزيادة السكانية المتسارعة نسبياً ونمط الاستهلاك للقطاعات الانتاجية ولاسيما القطاع الزراعي، وتوسع نمو المدن والقرى، .

٤-التمويل، يتزايد معدل الطلب على الخدمات الاساسية مثل الماء والكهرباء والنقل وغيرها من المرافق وذلك تبعاً لزيادة معدلات النمو السكاني الذي تشهدها دول الخليج العربى ، وتثير معدلات نمو السكان العالية تساؤلات حول مصادر التمويل اللازمة للقيام بالمشروعات الاساسية لتلبية الاحتياجات المستقبلية في المرافق العامة .

٥-الزيادة الكبيرة فى تعداد السكان ، الامر الذي يؤدى الى زيادة الضغط على الخدمات السكنية والصحية والتعليمية وخدمات المياه والكهرباء والاتصال [٢] .

جدول (٦) تطور عدد السكان فى بعض دول الخليج بالمليون نسمة

السنة	السعودية	الامارات	الكويت	قطر
٢٠٠٠	٢٠,٤٧	٣,١٦	٢,٠٥	٠,٥٩
٢٠٠١	٢٠,٩٨	٣,٢٣	٢,١١	٠,٦٢
٢٠٠٢	٢١,٤٩	٣,٥١	٢,١٤	٠,٦٥
٢٠٠٣	٢٢,٠٢	٣,٧٤	٢,١٧	٠,٦٩
٢٠٠٤	٢٢,٥٣	٤,٠٩	٢,٢١	٠,٧٦
٢٠٠٥	٢٣,١١	٤,٥٨	٢,٢٨	٠,٨٦
٢٠٠٦	٢٣,٦٨	٥,٢٤	٢,٣٨	١,٠١
٢٠٠٧	٢٤,٢٤	٦,٠٥	٢,٥٠	١,١٢
٢٠٠٨	٢٥,٧٩	٦,٩٠	٢,٦٥	١,٣٩
٢٠٠٩	٢٥,٣٧	٧,٦٧	٢,٨٢	١,٦٠
٢٠١٠	٢٧,٥٦	٨,٣٠	٣,٠٠	١,٧٨
٢٠١١	٢٨,٣٧	٨,٦٧	٣,٢٠	١,٩٥
٢٠١٢	٢٩,٢	٨,٨٠	٣,٤٠	٢,١٢
٢٠١٣	٢٩,٩٩	٩,٠١	٣,٦٠	٢,٢٦
٢٠١٤	٣٠,٧	٩,٠٧	٣,٧٨	٢,٣٤

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير الإحصائي السنوي، تقرير ٢٠٠٤، واعداد متنوعة

(2)AL Awaji, Saleh (Deputy Minister of Water and Electricity for Electricity Affairs and Chairman of the Saudi Electric Company). 2012. "Saudi Arabia: A Proactive Approach to Energy." Living Energy No. 7 (November): 76–81.)

٢٠١٥	٣٠,٩	٩,١٦	٣,٩٤	٢,٤٨
٢٠١٦	٣١,٨	٩,٢٧	٤,٠٥	٢,٥٧
٢٠١٧	٣٢,٦	٩,٤٠	٤,١٤	٢,٦٤
٢٠١٨	٣٣,٤	-	-	-

المصدر: بيانات ابنك الدولى * عدد السكان يشمل المواطنون وغير المواطنين المقيمين.

ويؤدى النمو السكاني المرتفع الذي تشهده دول الخليج بإحداث المزيد من التحديات حيث يتطلب

١-المزيد من الانشاءات وتوسيع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم والتدريب القائمة في مختلف المراحل والى استمرار تحسين نوعية العنصر البشرى وتهيئته للمساهمة في عملية التنمية

٢-أهمية إيجاد فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية مما يتطلب العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي بالقطاعات الانتاجية

٣-أهمية العمل على ايجاد الية لتحقيق المواءمة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل وهو ما يتطلب بدوره تكثيف برامج التدريب والتأهيل للعمالة الخليجية بما يلائم متطلبات سوق العمل وربما إضفاء المزيد من المرونة على سوق العمل لاستعاب أكبر قدر ممكن من طالبي العمل.

ونتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني فمن المتوقع أن يزداد الضغط على الموارد من (المياه - الطلب على الاسكان - الطلب على الاتصالات - الطلب على الكهرباء - الطلب على خدمات النقل)[1] ولا شك ان العوامل اعلاه هي تحديات يمكن النظر اليها على انها فرص ستتيح للقطاع الخاص المزيد من فرص المشاركة والتوسع فى الفرص الاستثمارية المتاحة فى السوق المحلية.

(1)AL Awaji, Saleh (Deputy Minister of Water and Electricity for Electricity Affairs and Chairman of the Saudi Electric Company). 2012. "Saudi Arabia: A Proactive Approach to Energy." Living Energy No. 7 (November): 76–81.)

المبحث الثالث

مقومات مواجهة التحديات الاقتصادية لدول الخليج العربى

مقدمة

من خلال العرض السابق لأهم التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه دول الخليج والتي تلزمهم العمل على مواجهتها . تتمركز وسائل مواجهة هذه التحديات الاقتصادية وعلاج المشكلات الاقتصادية والتخفيف من أثارها على الاقتصاد الخليجى في اربع محاور أساسية تتمثل في تنويع وزيادة مصادر الإنتاج المحلى الزراعي والصناعي وتحديثه والعمل على تطويره ،كذلك تنويع وزيادة مصادر الايرادات العامة وخاصة غير النفطية منها مع تخفيض النفقات العامة ، كذلك زيادة وتنمية الصادرات ، وكذلك العمل جذب الاستثمار وتشجيعه . [١]. ونتناول فيما يلي عرض لهذه الوسائل والمقومات لمواجهة التحديات الاقتصادية الناشئة والمستقبلية. [٢]

١- تنويع وزيادة الإنتاج المحلى الزراعي والصناعي وتحديثه وتطويره:

مما لا ريب فيه أن مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية تتطلب ضرورة زيادة الإنتاج المحلى الاجمالى الزراعي والصناعي وتحديثه وتطويره، لكي تستطيع التوصل الى الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك المحلى بقدر الإمكان بنسب كبيرة، ومواجهة الموجات التنافسية العالمية الشرسة في الأسواق الخارجية، وتنمية الصادرات،

جدول (٧)

الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية (بدون رسوم الاستيراد) والناتج النفطي مليون ريال

السنة	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)	قطاع النفط	الحصة المئوية	القطاع غير النفطى	الحصة المئوية
٢٠٠٠	٦٩٧٠٠٧	٢٨٩١٦٥	٤١,٤٨	٤٠٧٨٤٢	٥٨,٥٢
٢٠٠١	٦٨٦٢٩٦	٢٥٥٥٠٩	٣٧,٦	٤٢٣٦٥٤	٦٢,٤

(1) Saudi Arabia : tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared by Ahmed Al-Darwish ... [et al.]. – Washington, D.C. : International Monetary Fund, 2015.. pages ; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

(2)Van der Ploeg, Frederick (2010): Voracious transformation of a common nat- ural resource into productive capital, International Economic Review 51,365-381.

٢٠٠٢	٧٠٧٠٦٧	٢٦٣٥١١	٣٧,٧	٤٣٦١٦٩	٦٢,٣
٢٠٠٣	٨٠٤٦٤٨	٣٣٠٣٨٩	٤١,٥	٤٦٦١٧٢	٥٨,٥
٢٠٠٤	٩٣٨٧٧١	٤٢٤١٠٤	٤٥,٦	٥٠٥٨٤٢	٥٤,٤
٢٠٠٥	١١٨٢٥١٤	٦١٨٢٩١	٥٢,٧	٥٥٤١٠٨	٤٧,٣
٢٠٠٦	١٣٣٥٥٨١	٧٠٧٧٢٧	٥٤,٦	٥٨٨٧٣٠	٥٥,٤
٢٠٠٧	١٤٤٢٥٧٢	٧٨٨٨٢٣	٥٥,٥١	٦٤١٩٤٨	٥٤,٤٩
٢٠٠٨	١٧٨٦١٤٣	١٠٨١٢٢٦	٦١,٠	٦٨٩٩٧٧	٣٩,٠
٢٠٠٩	١٤٠٩١٢٤	٦٦٢٢١٢	٤٠,٩	٧٣٧٤٨٨	٥٩,١
٢٠١٠	١٩٧٥٥٤٣	٨٨١٨٢٠	٤٥	٨٢٢٨٧٧	٥٥,٠
٢٠١١	٢٤٩٣٣٦٥	١٢٧٦٤١٦	٥١,٢	١٢١٦٩٤٩	٤٨,٥
٢٠١٢	٢٧٥٩٩٠٦	١٣٧٦٥٧٦	٥٠,٤	١٣٣٩٨٠٢	٤٩,٩
٢٠١٣	٢٧٩٩٩٢٧	١٢٩٠٧٨٩	٤٦,٢	١٤٧٩٢٩٦	٥٣
٢٠١٤	٢٨٠٣٣٤٩	١١٩٧٤١٤	٤٢,٦	١٦٠٥٩٣٥	٥٦,٨
٢٠١٥	٢٣٩٦٥١٢	٦٥٩,٦٧٠	٢٧,٢	١٧٣١٣٧٣	٧١,٥
٢٠١٦	٢٣٩٨٢٨٢	٦٠١,١٢٩	٢٥,١	١٧٩٧١٥٣	٧٤,١

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط

حيث اعتمد الناتج المحلى الإجمالي لدول الخليج على المنتجات النفطية بنسب كبيرة قد تصل الى النصف في بعض الاعوام ثم يليها النشاط الخدمي. ويتضح ذلك من الجدول رقم (٧)الذى يبين الناتج المحلى الاجمالى للملكة العربية السعودية. حيث بتبين ارتفاع نصيب الناتج النفطي من أجمالي الناتج الى أكثر من ٥٠ ٪ في عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وبلغ ٦١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠٠٨، وقد انخفض الى ٢٧,٢ ٪ عام ٢٠١٥ و١,٢٥ ٪ عام وذلك بسبب الانخفاض الكبير فى سعر برميل النفط. حيث انخفض السعر من ٩٤,٧٧ دولار للبرميل عام ٢٠٠٨، ١٠٧,٨٢ دولار، ١١٠,٢٢ دولار، ١٠٦,٥٣ دولار، ٩٧,١٨ دولار عام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي الى ٤٩,٩ دولار، ٤١ دولار عام ٢٠١٥، ٢٠١٦ على التوالي.[١].

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير الإحصائي السنوي، تقرير ٢٠٠٤، وإعداد متنوعة

جدول (٧)

الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية والنشاط الخدمي والصناعي والزراعي

مليون ريال

السنة	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)	نشاط الخدمات	الحصة المئوية	النشاط الصناعي	الحصة المئوية	النشاط الزراعي **	٪
٢٠٠٠	٦٩٧٠٠٧	٢٩٤٤٣٨	٤٢,٢٤	٦٨٢٩٠	٩,٨	٣٤٩٧٣	٥,٠
٢٠٠١	٦٨٦٢٩٦	٣٠٥٨٧٨	٤٥	٦٩٢٠٦	١٠,٢	٣٥٧٠٨	٥,٣
٢٠٠٢	٧٠٧٠٦٧	٣١٤٣٥١	٤٤,٩	٧٢٩٧٥	١٠,٤	٣٦١٠١	٥,٢
٢٠٠٣	٨٠٤٦٤٨	٣٣٧٩٦٦	٤٢,٤	٨٦٢٦٧	١٠,٨	٣٦٤٥٤	٤,٦
٢٠٠٤	٩٣٨٧٧١	٣٦٦٨٦٦	٣٩,٥	٩٥٨٢٧	١٠,٣	٣٧١٨٧	٤
٢٠٠٥	١١٨٢٥١٤	٤٠٣١٧٧	٣٤,٤	١١٠٧٠٦	٩,٤	٣٨٢٨٠	٣,٣
٢٠٠٦	١٣٣٥٥٨١	٤٢٤٤٤٠	٣٢,٧	١٢٣٩١٢	٩,٦	٣٩٣٧٣	٣
٢٠٠٧	١٤٤٢٥٧٢	٤٦٢٢٩٩	٣٢,٣١	١٣٦٥٠٩	٩,٥	٤٠١٥٤	٢,٨
٢٠٠٨	١٧٨٦١٤٣	٤٩٤٦٥٧	٢٩,٧٣	١٤٧٨٧٣	٨,٢٨	٤١١٣٦	٢,٣
٢٠٠٩	١٤٠٩١٢٤	٥٤٤١٢٠	٣٨,٨٧	١٤٦٦٧٣	١٠,٤	٤١٤١٩	٣,٠
٢٠١٠	١٩٧٥٥٤٣	٧٧٦٩٤٦	٣٩,٦	٢١٨١٧١	١١,١	٤٧٠٦٣	٢,٩
٢٠١١	٢٤٩٣٣٦٥	٨٦٢٤٥٢	٣٤,٦	٢٥٢٠٠٣	١٠,١	٤٨١٦٣	١,٩
٢٠١٢	٢٧٥٩٩٠٦	٩٧١٤٧٩	٣٥,٦	٢٧٠١٨٠	٩,٩	٤٩٨١٦	١,٨
٢٠١٣	٢٧٩٩٩٢٧	١٠٦٣٤٦٠	٣٨,٨	٢٧٨,٠٧١	١٣,٠	٦٠,٤٠٣	٢,٢
٢٠١٤	٢٨٠٣٣٤٩	١١٤٩٥٨٦	٤٠,٩	٣٠٦,١٨٩	١٠,٩	٦٣,١٦٤	٢,٢
٢٠١٥	٢٣٩٦٥١٢	١٢٧٤٥٥٧	٥٢,٥	٣١١,٢١٥	١٣,٠	٦٤,٢٦٧	٢,٦
٢٠١٦	٢٣٩٨٢٨٢	١٣٠٦٤٠٩	٥٤,٥	٣١١,٩٥٩	١٣,٠١	٦٤,٩٥٢	٢,٧

** يشمل الزراعة والغابات وصيد الاسماك

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط

وبالنظر الى الانشطة الاخرى غير النفطية يتبين تدنى مساهمة الانتاج الزراعي والصناعي بالنسبة لمساهمتهم في الناتج المحلى الإجمالي. حيث بلغ مساهمة الناتج الزراعي الى اقل من ٣ ٪ بداية من عام ٢٠١٠ الى عام ٢٠١٦، وبلغ مساهمة الناتج الصناعي بمتوسط نسبة ١٠ ٪ حيث بلغ ١٠,١ ٪، ٩,٩ ٪، ١٣٪، ١٠,٩ ٪، ١٣,١، ١٣,١ ٪ عام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ على التوالي. مما يعكس ضرورة العمل على زيادة وتنويع مصادر الانتاج الزراعي والصناعي والخدمى. وذلك بإتباع ما يلي: (١)

١/١- وضع السياسات والبرامج الكفيلة بتقليص الفجوة الغذائية، خاصة بالنسبة للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية، مثل القمح والذرة، وإعطاء الأولوية للمحاصيل ذات الميزة التنافسية والتصديرية، والاهتمام

(١) د/ جلال الشافعي، الأزمة المالية العالمية ودور الضرائب فى مواجهتها جامعة الزقازيق،٢٠٠٨، ص٥٠:٥٢

بصناعة التقاوي، وإحكام الرقابة على إنتاجها وتداولها، وتنظيم الاستثمار في استصلاح الأراضي، وزيادة معدل التكثيف المحصول بطريقة مستديمة

٢/١-والتوسع في سياسة استصلاح واستزراع الأراضي الزراعية لزيادة الرقعة الزراعية، واستمرار استنباط الأصناف العالية الإنتاجية والمقاومة للآفات والتي تتناسب مع طبيعة التربة الزراعية بالمملكة والطقس.

٣/١-تطوير نظم الري في الأراضي القديمة لرفع الإنتاجية وتوفير المياه لبرامج الاستصلاح الزراعي.

٤/١-التركيز على بحوث زيادة إنتاجية السلالات الحيوانية المحلية، واستخدام البيوتكنولوجى في التحسين الوراثي والتناسلي، وكفاءة الاستفادة الذاتية، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي في اللحوم والألبان.

٥/١-توفير التقاوي ذات الإنتاجية العالية، وكذلك الأسمدة الكيماوية.

٦/١-منح حوافز للمنتجين الزراعيين، والقروض الميسرة التي تساعدهم على زيادة الإنتاج.

٧/١-التأكيد على زيادة الإنتاج من خلال زيادة كمية الإنتاج، وتخفيض وقت الإنتاج.

٨/١-التأكيد على زيادة الجودة، لإنتاج سلع ومحاصيل ذات جودة عالية، وتكلفة منخفضة، تجعلها في موقف تنافسي متميز.

٩/١-تشجيع النمو الصناعي من خلال تطبيق أساليب جديدة، مبنية على الشراكة القوية بين القطاع الخاص والقطاع العام، وتقليل الفاقد الصناعي، والتحكم في عناصر تكلفة خطوط الانتاج وتحديث وميكنة الآلات.

١٠/١-إتباع نظم الإنتاج ذات التقنيات العالمية، مثل نظام التصنيع بمساعدة الحاسب الآلي، ونظم التصنيع المرنة، ونظم التوقيت المحددة، وإدارة الجودة الشاملة. الخ.

١١/١-وضع معاملة ضريبية مميزة لأنشطة التصنيع

٢-تنويع وزيادة مصادر الايرادات العامة وخاصة غير النفطية منها مع تخفيض النفقات العامة

لايزال اقتصاد دول الخليج شديد الاعتماد على الايرادات النفطية في دعم النمو ويحتل اكثر من ٩٠ ٪ من ايرادات الموازنة العامة ، كذلك تواجه هذه الدول مشكلة زيادة النفقات العامة مع التوقع باستمرار هذه الزيادة بسبب عدة عوامل منها الصراعات المسلحة والسياسية في المنطقة ، كذلك بسبب الزيادة المستمرة للسكان ولارتفاع اسعار السلع والخدمات المستوردة كل هذا ادى الى زيادة النفقات العامة مع انخفاض الايرادات ادى الى عجز الموازنات العامة لها ، كل هذا يضع تحديات امام صناع السياسة على ضرورة ايجاد مصادر متنوعة للإيرادات تعزز مواردها مع تقليل و ترشيد النفقات العامة لمعالجة العجز في الموازنات ولضمان الاستمرار في تمويل برامج التنمية [1]، والجدول التالي يبين الايرادات والنفقات العامة للمملكة العربية السعودية ومصادرها . ويتبين من الجدول التالي (جدول ٨) اعتماد الايرادات العامة على الايرادات النفطية كمصدر رئيسي للإيرادات حيث بلغت نسبة مساهمتها ٩٠,٣٨ ٪، ٩٢,٥٤، ٩١,٧٨، ٨٩,٥١، ٨٧,٤٥ ٪، عام ٢٠١٠، ٢٠١٢، ٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي ويلاحظ انخفاض النسبة عام ٢٠١٥، ٢٠١٦ الى ٧٢,٤٨ ٪، ٦٤,٢٥ ٪ على التوالي ويرجع ذلك لانخفاض الاسعار العالمية للنفط مما ادى الى انخفاض قيمة الايرادات النفطية مع ثبات اسعار قيمة الايرادات الغير نفطية (الضرائب والرسوم، والايرادات من ممتلكات الدولة غير النفطية) مما ادى الى ارتفاع نسبة مساهمتها من ٧,٤٦ ٪، ٨,٢٢، ١٠,٤ ٪، ١٢,٥، ٢٧,٥، ٣٥,٧ ٪ عام ٢٠١١،

٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ على التوالي. ويتبين مدى انخفاض الايرادات الغير نفطية في مساهمتها في تعزيز ودعم الايرادات العامة.

جدول رقم (٨)

الايرادات العامة للمملكة والنفقات العامة مليون ريال

السنة	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	٪	الايرادات غير النفطية	٪	المصروفات العامة مليون	فائض/ عجز الميزانية العامة
٢٠٠٠	٢٥٨٠٦٥	٢١٤٤٢٤	٨٣,٠٩	٤٣٦٤١	١٦,٩١	٢٣٥٣٢٢	٢٢٧٤٣
٢٠٠١	٢٢٨١٥٩	١٨٣٩١٥	٨٠,٦١	٤٤٢٤٤	١٩,٣٩	٢٥٥١٤٠	-٢٦٩٨١
٢٠٠٢	٢١٣٠٠٠	١٦٦١٠٠	٧٧,٩٨	٤٦٩٠٠	٢٢,٠٢	٢٢٣٥٠٠	-٢٠٥٠٠
٢٠٠٣	٢٩٣٠٠٠	٢٣١٠٠٠	٧٨,٨٤	٦٢٠٠٠	٢١,١٦	٢٥٧٠٠٠	٣٦٠٠٠
٢٠٠٤	٣٩٢٢٩١	٣٣٠٠٠٠	٨٤,١٢	٦٢٢٩١	١٥,٠٨	٢٨٥٢٠٠	١٠٧٠٩١

(1)Sufyan Alissa " the challenge of Economic Reform in the Arab World : Toward More Productive Economics , CARNEGIE Middle East Center , PAPERS , Number 1 , May 2007.

٢٠٠٥	٥٦٤٣٣٥	٥٠٤٥٤٠	٨٩,٤	٥٩٧٩٥	١٠,٦	٣٤٦٤٧٤	٢١٧٨٦١
٢٠٠٦	٦٧٣٦٨٢	٦٠٤٤٧٠	٨٩,٧٣	٦٩٢١٢	١٠,٢٧	٣٩٣٣٢٢	٢٨٠٣٦٠
٢٠٠٧	٦٤٣٨٠٠	٥٦٢١٨٦	٨٧,٤٦	٨٠٦١٤	١٢,٥٤	٤٦٦٢٤٨	١٧٦٥٥٢
٢٠٠٨	١١٠٠٩٩٣	٩٨٣٣٦٩	٨٩,٣٢	١١٧٦٢٤	١٠,٦٨	٥٢٠٠٦٩	٥٨٠٩٢٤
٢٠٠٩	٥٠٩٨٠٥	٤٣٤٤٢٠	٨٥,٢١	٧٥٣٨٥	١٤,٧٩	٥٩٦٤٣٤	٨٦٦٢٩-
٢٠١٠	٧٤١٦١٦	٦٧٠٢٦٥	٩٠,٣٨	٧١٣٥١	٩,٦٢	٦٥٣٨٨٥	٨٧٧٣١
٢٠١١	١١١٧٧٩٢	١٠٣٤٣٦٠	٩٢,٥٤	٨٣٤٣٢	٧,٤٦	٨٢٦٧٠٠	٢٩١٠٩٠
٢٠١٢	١٢٤٧٤٠٠	١١٤٤٨٢٠	٩١,٧٨	١٠٢٥٨٠	٨,٢٢	٨٧٣٣٠٥	٣٧٤٠٩٠
٢٠١٣	١١٥٦٣٦٠	١٠٣٥٠٥٠	٨٩,٥١	١٢١٣١٥	١٠,٤٩	٩٧٦٠١٤	١٨٠٣٥٠
٢٠١٤	١٠٤٤٣٦٦	٩١٣٣٥٠	٨٧,٤٥	١٣١٠٢٠	١٢,٥٥	١١٠٩٩٠٣	٦٥٥٤٠-
٢٠١٥	٦١٥٩٠٠	٤٤٦٤٠٠	٧٢,٤٨	١٦٩٤٧١	٢٧,٥٢	٩٧٨١٠٠	٣٦٢٢٠٠-
٢٠١٦	٥١٩٤٠٠	٣٣٣٧٠٠	٦٤,٢٥	١٨٥٧٠٠	٣٥,٧٥	٨٣٠٥٠٠	٣١١١٠٠-

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط

ويتبين من الجدول عالية تزايد قيمة المصروفات العامة (انخفضت نسبة المصروفات من ٣٩,٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠١٥ الى ٣٣,٨ عام ٢٠١٦) مما ادى الى تزايد العجز فى الموازنة العامة حيث بلغ ٦٥٥٤٠ مليار عام ٢٠١٤، ٣٦٢٢٠٠ مليار ريال عام ٢٠١٥، ٣١١١١٠ مليار ريال عام ٢٠١٦ و٣٥٠ مليار عام ٢٠١٧. وذلك يفرض تحديات على صانع القرار. مما يعكس ضرورة العمل على زيادة وتنويع مصادر الايرادات، وذلك بإتباع ما يلي: [1]

١-وضع نظام ضريبي متعدد متكامل يتماشى مع متطلبات العصر بحيث يشمل جميع الصور الفنية للضرائب (ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الدخل، والضريبة العقارية، .....الخ)

٢-وضع نظام للرسوم يتماشى مع الخدمات التي تقدمها .

٣-الاتجاه نحو ترشيد وخفض الدعم وخاصة دعم الطاقة

٤-خفض وترشيد النفقات العامة للدولة وفى ذلك ضرورة زيادة الاتجاه نحو الخصخصة .

٥-العمل على خفض الواردات وزيادة الصادرات لخفض عجز ميزان المدفوعات .

٧-تشجيع انشطة الخدمات وخاصة السياحية والترفيهية التي تدر عائد .

(1)Alawaji, Saleh (Deputy Minister of Water and Electricity for Electricity Affairs and Chairman of the Saudi Electric Company). 2012. "Saudi Arabia: A Proactive Approach to Energy." Living Energy No. 7 (November): 76–81.

٣- تنمية الصادرات خاصة غير النفطية:

تعد الصادرات السلعية من أهم مكونات الميزان التجاري لدول الخليج لكونها تمثل أداة رئيسية لتقليل العجز الناشئ من تزايد المدفوعات للواردات السلعية ، ومن الثابت أن حجم الصادرات بصفة عامة ، أو نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الإجمالي هو المؤشر الحقيقي للقوة الاقتصادية لأى دولة ، وقضية تنمية الصادرات بالنسبة لدول الخليج تعد قضية أساسية ومحورية ، بما تساهم به من توفير النقد الأجنبي ، وإعادة التخصيص الكفء للموارد ، وتعد سياسة تنمية الصادرات وتشجيعها ركنا أساسيا لمواجهة التحديات الحالية ، الا انه مازالت تلك الدول تعتمد بنسبة كبيرة على الصادرات النفطية وانخفاض نسبة الصادرات غير النفطية [1] كما يتبين من الجدول التالي (جدول ٩) الذى يبين صادرات المملكة العربية السعودية النفطية وغير النفطية تغلب الصادرات النفطية على النسب العظمى من الصادرات حيث بلغت ما بين ٨٥ الى ٩٠ ٪ ،

جدول (٩) صادرات المملكة النفطية وغير النفطية

مليون ريال

السنة	الصادرات مليون ريال	الصادرات النفطية مليون ريال	النسبة ٪	الصادرات غير النفطية مليون ريال	النسبة ٪	الواردات السلعية مليون ريال	فائض او عجز الحساب الجارى مليون ريال
٢٠٠٠	٢٩٠٥٥٣	٢٦٥٧٤٧	٩١,٤٦	٣٤٨٠٦	٨,٥٤	١١٣٢٤٠	٥٣٦٨٩
٢٠٠١	٢٥٤٨٩٨	٢٢٤٧١٦	٨٨,١٦	٣٠١٨٢	١١,٨٤	١١٦٩٣١	٣٥٠٧٥
٢٠٠٢	٢٧١٧٤١	٢٣٩٩٧٣	٨٨,٣١	٣١٧٦٨	١١,٦٣	١٢١٠٨٨	٤٤٥٢٤
٢٠٠٣	٣٤٩٦٦٤	٣٠٨٩٩٣	٨٨,٣٧	٤٠٦٧١	١٢,٠٢	١٣٨٤٣٥	٨٧٢٢٨
٢٠٠٤	٤٧٢٤٩١	٤١٥٦٩٦	٨٧,٩٨	٥٧١٩٤	١٠,٤٥	١٧٧٦٥٩	١٨٤٨٥٦
٢٠٠٥	٦٧٧١٤٤	٦٠٦٣٧١	٨٩,٥٥	٧١٢٦٣	١٠,٨١	٢٢٢٩٨٥	٣٣٧٤٦٣
٢٠٠٦	٧٩١٢٢٩	٧٠٥٨١١	٨٩,١٩	٨٥٥٢٨	١١,٩٥	٢٦١٤٠٢	٢٧١٠٠٢
٢٠٠٧	٨٧٤٤٠٣	٧٦٩٩٣٥	٨٨,٠٥	١٠٤٤٦٨	١٠,٣٥	٣٣٨٠٨٨	٣٤٩٩٨٥
٢٠٠٨	١١٧٥٤٨٢	١٠٥٣٨٦٠	٨٩,٦٥	١٢١٦٢٢	١٥,٢	٤٢١٧٥٣	٤٩٦٢٠٨
٢٠٠٩	٧٣١١٠٩	٦١١٤٩٠	٨٤,٨٠	١٠٩٦١٩	١٧,٤٩	٣٥٨٣٧٨	٣٦٢٧٣١
٢٠١٠	٩٤١٧٨٥	٧٧٧٠٣٤	٨٢,٥١	١٦٤٧٥١	١٢,٩٩	٤٠٠٧٣٩	٥٤١٠٤٦
٢٠١١	١٣٦٧٦٢٠	١١٩١٠٥١	٨٧,٠١	١٧٦٥٦٨	١٣,١٠	٤٩٣٤٥٠	٥٩٤٥٤٠
٢٠١٢	١٤٥٦٣٩٠	١٢٦٥٥٥٠	٨٦,٩٠	١٩٠٩٥٢		٥٨٣٤٧٠	٦١٧٨٦٠

(1) Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared by Ahmed Al-Darwish ... [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015.. Pages; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

٢٠١٣	١٤٠٩٥٢٣	١٢٠٧٠٨٠	٨٥,٦٤	٢٠٢٤٤٣	١٤,٣٦	٦٣٠٥٨٠	٥٠٧٩١٠
٢٠١٤	١٢٨٤١٢٢	١٠٦٧٠٩١	٨٣,١٠	٢١٧٠٣١	١٦,٩٠	٦٥٢٠٠٠	٢٧٦٥٩٠
٢٠١٥	٧٦٣٣١٣	٥٧٣٤١٢	٧٥,١٢	١٨٩٩٠١	٢٤,٨٨	٦٥٥٠٠٠	٢١٢٧٠٠-
٢٠١٦	٦٨٨٤٢٢	٥١٠٧٢٩	٧٤,١٩	١٧٧٦٩٤	٢٥,٨١	٥٢٥٥٠٠	١٠٣٣٠٠-

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط

وانخفاض نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية حيث بلغت ما بين ١٠ ٪ الى ١٥ ٪ وان كانت زادت نسبتها الى حوالي ٢٥ ٪ وانخفاض الصادرات النفطية الى ما يقرب من ٧٥ ٪ عام ٢٠١٥، ٢٠١٦ ويرجع ذلك كما أشرنا سابقاً الى انخفاض سعر النفط. ومع زيادة الواردات ادى الى عجز الحساب الجاري عام ٢٠١٥ بمبلغ ٢١٢ مليار ريال ومبلغ ١٠٣ مليار ريال عام ٢٠١٦. لذلك يفرض هذا الوضع تحدياً يتطلب اتخاذ اجراءات وسياسات تعمل على تشجيع وزيادة الصادرات والعمل على خفض الواردات.

ولتحقيق تنمية صادرات دول الخليج يتعين إتباع ما يلي:

١-زيادة إنتاجية مدخلات الإنتاج، وارتفاع الجودة، وتوفير المنتج المحلى بالشروط والمواصفات وخصائص الجودة المتسقة مع متطلبات السوق العالمية، وبالأسعار القادرة على المنافسة دوليا، وفى التوقيت المناسب.

٢-تنويع قاعدة الإنتاج التصديرية خاصة الصادرات الصناعية وتخصيص صناعات معينة للتصدير

٣-الاهتمام بالصادرات الزراعية والمواد الأولية بجانب الاهتمام بالصناعات الصناعية

٤-تحرير قطاع الواردات والغاء الرسوم الجمركية على كثير من المنتجات المستوردة من الخارج مما يساهم في توفير المستلزمات الإنتاجية.

٥-تدبير موارد مالية تغطى المزايا والحوافز المقدمة لقطاع التصدير[١] عن طريق إنشاء صندوق يتم استخدام موارده في الإنفاق على الحوافز المالية والإعانات المقدمة للمصدرين.

٦-توافر المواد الخام المحلية والمستوردة بالمواصفات والجودة المطلوبة في الوقت المناسب وبالسعر التنافسي.

(١) هناء خير الدين وأخرون "اتفاقية منطقة التجارة الحرة المصرية - التركية ما هي المكاسب المتوقعة؟ ورقة عمل ٣٩ ، ديسمبر. المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢

٧-توافر العمالة المدربة والكوادر الفنية المؤهلة، والتي تنعكس على ارتفاع مستوى الإنتاجية، وانخفاض تكلفة العمالة للوحدة من القيمة المضافة.

٨-تخفيض أسعار الخدمات اللازمة للإنتاج من كهرباء واتصالات وخلافه، حتى يمكن توافر منتج منخفض التكلفة وعالي الجودة.

٩-تكثيف جهود التصدير، والنفاذ لأسواق خارجية عالمية جديدة بجانب الأسواق الأمريكية والأوربية.

١٠-يجب رسم سياسات ملائمة لسعر الصرف حيث تعد أكثر فعالية من خطط حوافز التصدير ويمكن أن تحقق زيادة الصادرات [1]. ويدل هذا على أن نجاح الاقتصاد ليس رهن لسياسة واحدة أو إجراءات نمطية معينة بل أن الحاجة الى تطوير السياسات وتغير الأوزان النسبية لكل سياسة شرط لاستمرار النمو وتحقيق النجاح

بالإضافة الى ما سبق فهناك سياسات وإجراءات لتنمية الصادرات منها: -

١١-تبسيط واختصار إجراءات التصدير

١٢-تشجيع اندماج صغار المصدرين في شركات التصدير الكبرى

١٣-إعفاء ضريبي كامل للصفقات والأنشطة المتعلقة بالتصدير

١٤-إعفاء من ضريبة المبيعات على سلع التصدير أو المواد الداخلة في إنتاج سلع التصدير.

١٥-منح قروض تمويل الصادرات بأسعار ذات فائدة مميزة

١٦-اعفاء أجور ورواتب الموظفين العاملين بالصناعات التصديرية من الضريبة مما قد يخفض كثيرا" من إجمالي قائمة أجور العاملين بالنسبة للمصدر.

١٧-التوسع في النظم المالية والنقدية التي تتيح سرعة استخدام عوائد النقد الأجنبي من جانب المصدر وذلك بغرض توفير مصادر التمويل الذاتي.

ويجب العمل على تحسين جانب العرض بالنسبة للصادرات من خلال الدعم الفني للخدمات التصديرية والاهتمام بتشجيع الاستثمار الموجه للتصدير وجذب المنتجين

(1)Alp, Harun, and Selim Elekdag, 2011, "The Role of Monetary Policy in Turkey during the Global Financial Crisis," IMF Working Paper, No. 11/150 (Washington: International Monetary Fund).

المصدرين الأجانب حيث يجب مدهم بالطرق الفنية والمعرفة التسويقية للنفاذ الى الأسواق الأجنبية بالصادرات غير التقليدية، وإنشاء سكرتارية خاصة لبحث شكاوى المتضررين من سياسة الإغراق وفرض ضريبة لمكافحة الإغراق.

٤ - تشجيع وجذب الاستثمار:

يعد الاستثمار محورا بالغ الأهمية، ولكي يقوم بدوره في مواجهة التحديات الاقتصادية، يتعين إتباع ما يلي: -

١-رفع مستوى الاستثمار من أجل تسريع معدلات النمو، وتوسيع قاعدة التشغيل من جهة، ورفع مستوى تنافسية المنتجات المحلية من جهة أخرى.

٢-زيادة الإنفاق العام في مجالات الاستثمار العامة، ودعم الأنشطة الاقتصادية، بهدف تنفيذ مشروعات عاجلة تشغل الكثير من العمالة.

٣-العمل على تنفيذ بعض الاستثمارات في مشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

٤-وجذب الاستثمارات من الخارج عموما، ومن المنطقة العربية خصوصا .

٥-التركيز على التعاون الاقتصادي السعودي العربي في مجال الاستثمار والتجارة.

٦-توفير فرص استثمارية حقيقية في مشروعات قطاعية ذات جدوى مدروسة ومؤكدة للترويج في الاستثمار فيها، مثل مشروعات تكرير البترول والبتروكيماويات، ومشروعات النقل والسكك الحديدية ومشروعات زيادة الطاقة الفندقية، ومشروعات البناء والتصنيع الزراعي. إلخ.

٧-تشجيع الاستثمار في مجال التجارة الداخلية، كإنشاء مناطق لخدمة هذه التجارة، وأسواق تجارية على مستوى كبير، وكذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات

٨-تشجيع الاستثمار في مجال الاستثمار العقاري وجذب المستثمر المحلى والأجنبي

٩-حل مشاكل الاستثمار وإزالة معوقاته، وخصوصا في القطاعات كثيفة العمالة

١٠-وضع الحوافز الضريبية وغير الضريبية لتشجيع وجذب الاستثمارات.

كما يجب ان ننوه الى مراعاة العوامل المؤدية إلى زيادة الاستثمار المحلى وجذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومن اهمها مناخ الاستثمار بمكوناته ومحدداته

سواء المحددات الاقتصادية مثل درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم المحدد الخاص بالقوة التنافسية للاقتصاد القومي وكذلك المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي والسياسي والبيئي والمؤسسي وكذلك المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية [١] والمحددات القانونية والتشريعية مع مرعاه مجموعة العوامل والمحددات المرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة بالمقارنة بالدول الأخرى والتي من اهمها تكلفة عنصر العمل ، ومدى توافره ومستواه التعليمي ومهاراته وانتاجيته ،البنية الأساسية ومدى كفاءتها ،وتكاليف النقل ،والوقت الذى يستغرقه الشحن وتسهيلات النقل بجميع وسائله وأنواعه (جوى، بحرى، برى) وتسهيلات الاتصالات بجميع وسائلها وأنواعها من ناحية التكلفة وامكانية الاعتماد عليها ، وكذلك الكهرباء والطاقة والأرض وتكلفتها ومدى توافرها وهناك عناصر أخرى مثل التمويل من ناحية توافره وتكلفة الحصول عليه وسهولة إجراءاته ، والمعلومات من ناحية الدقة ومدى الاعتماد عليها ، والخدمات المدعمة للأعمال . وتوفر المدخلات في السوق المحلية. هذه العناصر وغيرها تكون مكملة لمكونات مناخ الاستثمار، وتجعل دولة معينة أكثر قدرة على جذب الاستثمار إليها من غيرها من الدول. [٢] وكذلك العائد على الاستثمار الذي يعد أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، والطاقة أو المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي والصحة الاقتصادية واثبات المقدرة على النمو فمستوى التطور الاقتصادي للدولة يؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي .

ثانيا نموذج لقياس اثر المتغيرات الرئيسية على متوسط دخل الفرد (تطبيقا على المملكة العربية السعودية)

سنحاول من خلال هذا النموذج قياس أثر المتغيرات الرئيسية في عملية الاصلاح وتحقيق التنمية. حيث سوف نشير الى الاصلاح وتحقيق التنمية كمتغير تابع يعبر عنه متوسط دخل الفرد (y)، والعوامل والمتغيرات المستقلة التي تؤثر ويتوقف عليها المتغير التابع [٣].

---

(١) د/رمضان صديق، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، بحث سبق ذكره، ص ٣٧.

(٢) تجيشون شأى، جون ريللى "أنماط الحوافز الضريبية للاستثمارات في الدول النامية"، ترجمة أحمد هاشم خاطر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، عدد١، يونيه١٩٩٦، ص ١٢٤

(٣)وتشمل أجمالي الناتج المحلى بالأسعار الجارية (x١) ، أجمالي الناتج المحلى بالأسعار الثابتة (X٢) ، متوسط الناتج اليومي للمملكة من النفط (X٣) ، متوسط اسعار برميل النفط العربي الخفيف (x٤) ، التضخم (X٥) ، عدد السكان (X٦) ،عدد السكان السعوديين (X٧) ، عدد السكان غير السعوديين (X٨) ،البطالة (X٩) ، الايرادات العامة (X١٠) ، الايرادات النفطية (X١١) ، الايرادات غير النفطية (X١٢) ، المصروفات العامة (X١٣) ، فائض/عجز الميزانية العامة (X١٤) ، الصادرات (X١٥) ، الصادرات النفطية (X١٦) ، الصادرات غير النفطية (X١٧) ، الواردات (X١٨) ،فائض /العجز الحساب الجاري (X١٩) ، والدين العام (X٢٠)

الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج

بالاعتماد على برمجية إحصائية هي SPSS في تحليل البيانات التي تم جمعها من مصادر متنوعة[١]، ومن أهم الأساليب التي تم الاعتماد عليها لإجراء اختبار فروض الدراسة ووصف متغيراتها تحليل الانحدار التدريجي وذلك في ضوء البيانات المتوفرة خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦)، لبيان العلاقة الارتباطية بين متوسط الدخل للفرد ومحدداته، ونسبة التفسير (المتغيرات المستقلة للمتغير التابع)، وتحديد العوامل المؤثرة فى متوسط دخل الفرد. وذلك لإثبات فرض الدراسة بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متوسط الدخل للفرد ومحدداته"، استخدم الباحث تحليل الانحدار التدريجي، كما هو واضح في الجداول التالية:

جدول (١/١١)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
6	999[f]	998	997	1285.55874	1.860

f. Predictors: (Constant), x1, x14, x10, x13

نلاحظ من الجدول السابق إن معامل التحديد يبلغ (٠,٩٩) أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ٩٩٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسط الدخل).

جدول (٢/١١) تحليل الانحدار التدريجي

ANOVA[f]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
6	Regression	8.917E9	4	2.229E9	1348.908	.000[f]
	Residual	1.983E7	12	1652661.283		
	Total	8.937E9	16			

f. Predictors: (Constant), x1, x14, x10, x13

نلاحظ من الجدول السابق معنوية نموذج الانحدار المقدر من خلال قيمة F المحسوبة ((١٣٤٨,٩٠٨ وهي قيم ذات دلالة إحصائية لأن قيمة الاحتمال المشاهد P-value=٠,٠٠٠، وهي أقل من (٠,٠١)، أي توجد علاقة انحدار بين المتغير التابع (متوسط الدخل) والمتغيرات المستقلة بمستوى معنوية ١٪

(١) وزارة الخدمة المدنية، وزارة البترول والثروة المعدنية، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات -وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة المالية، مؤسسة النقد العربي السعودة -التقرير السنوي -اعداد متنوعة

جدول (٣/١١) معاملات الانحدار

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
6	(Constant)	15804.403	770.475		20.513	.000
	x1	.022	.003	.759	7.798	.000
	x14	.060	.005	.532	12.273	.000
	x10	-.044	.005	-.648	-8.922	.000
	x13	.057	.007	.734	8.345	.000

a. Dependent Variable: y

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

أن معادلة الانحدار للعلاقة بين متغير متوسط الدخل والمتغيرات المستقلة:

$$Y = 15804.4 + 0.022X_1 - 0.044X_{10} + 0.057X_{13} + 0.060X_{14}$$

حيث أن: Y هو متوسط الدخل.

أن العوامل الأكثر تأثراً لمتوسط الدخل تتمثل فيما يلي:

X١ : أجمالي الناتج المحلى بالأسعار الجارية والعلاقة طردية بينه وبين y (متوسط الدخل للفرد)

X١٠ الايرادات العامة ، والعلاقة طردية بينه وبين y (متوسط الدخل للفرد)

X١٣ : المصروفات العامة ، والعلاقة عكسية بينه وبين y (متوسط الدخل للفرد)

X١٤ : فائض/عجز الميزانية العامة ، والعلاقة طردية بينه وبين y (متوسط الدخل للفرد)

مما سبق يتبين من نتائج تحليل الانحدار التدريجي للإصلاح الاقتصادي بشكله الإجمالي أن المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل مباشر على متوسط الدخل للفرد، وبالتالي يستدعى رفض فرض العدم القائل « بعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة ومتوسط الدخل كمتغير تابع » .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

١-إن التحديات الاقتصادية الحالية التى تواجه معظم دول الخليج نتجت عن أسباب عديدة ومتداخلة منها اسباب محلية مثل عدم تنوع الهيكل الاقتصادي ، اضطرابات القطاع المالي لعدم تنوع مصادر الايرادات لدول الخليج واعتمادها على الايرادات النفطية كمصدر رئيسي وأساسي بنسبة كبيرة جدا ، عدم تنوع الصادرات، كذلك اسباب اقليمية اهمها الاضطرابات السياسية المحيطة بدول الخليج. وكذلك اسباب خارجية ترجع الى الانخفاض الكبير والمستمر في اسعار النفط ، وارتفاع اسعار الواردات .

٢-تواجه دول الخليج عددا من المشكلات الاقتصادية التي تمثل تحديات امام صناع القرار من اهمها:

إ- تنامى ظاهرة العولمة الاقتصادية المتمثلة في تزايد الاندماج والترابط بين اجزاء الاقتصاد العالمي، وما يثيره من تحديات المنافسة القوية للمنتجات المحلية والاستثمارات وهو ما يتطلب استمرار تهيئة السوق المحلى للمنافسة وجذب الاستثمارات والاهتمام بتنويع مصادر الانتاج بحيث لا يمثل الناتج النفطي النسبة الاكبر من الناتج المحلى الاجمالى .

ب -الحاجة الى العمل على استقرار الايرادات العامة (بسبب الهبوط المستمر لأسعار النفط واعتماد الإيرادات العامة عليه كمصدر رئيسي للإيرادات) وبالتالي الحاجة الى ضرورة تنويع مصادر الايرادات بإيجاد مصادر بديلة ومساندة للإيرادات النفطية مع الأخذ في الاعتبار ترشيد الانفاق للقضاء على عجز الموازنة العامة.

ج -الزيادة المستمرة لأعداد السكان وما ينتج عنه من تحديات منها العمل على ضرورة توفير المزيد من الانشاءات وتوسيع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم والتدريب القائمة. كذلك ضرورة إيجاد فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية مما يتطلب العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي بالقطاعات الانتاجية وكذلك ما نفرزه هذه التحديات الناتجة من الزيادة السكانية من زيادة الضغط على الموارد المياه، الاتصالات، الكهرباء، والمساكن، خدمات النقل. وهذه التحديات تتطلب توفير التمويل اللازم لمواجهتها والتغلب عليها.

٣-وتثير هذه المشكلات الاقتصادية تحديات رئيسية امام صناع السياسات بضرورة تنفيذ عملية اصلاح للهيكل الاقتصادي لتنويع مصادر الانتاج والايرادات العامة لضمان استمرار النمو وتحقيق التنمية.

٤-استخدام الأسلوب الإحصائي الانحدار المتعدد اثبت وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متوسط الدخل للفرد والمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج وكانت أكثر المتغيرات ذات علاقة تأثير قوية أجمالي الناتج المحلى بالأسعار الجارية والايرادات العامة وبينهم علاقة طردية مع المتغير التابع متوسط الدخل الفردي، كذلك وجود علاقة قوية (عكسية) بين متوسط الدخل والنفقات العامة.

ثانيا: التوصيات

١-ضرورة استكمال عملية الاصلاح الاقتصادي بحيث تقوم على:

تنويع وزيادة الإنتاج المحلى الزراعي والصناعي وتحديثه والعمل على تطويره

تنويع وزيادة مصادر الايرادات العامة وخاصة غير النفطية منها مع تخفيض النفقات العامة وفى سبيل ذلك يجب العمل على اصلاح النظم الضريبية لدول الخليج والاخذ بنظام الضرائب المتعددة

زيادة وتنمية الصادرات وخصوصا الغير نفطية

العمل على استخدام السياسات والإجراءات التي تساعد على جذب الاستثمار وتشجيعه

٢-الاستخدام الكفء للسياسة الاقتصادية بمكوناتها من سياسة مالية ونقدية وادواتهم المتنوعة وضرورة التنسيق بينهم في تحقيق اهداف الاصلاح الاقتصادي وعلاج عجز الموازنة العامة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

١- تيجى‌شون شاى ، جون ريللى "أنماط الحوافز الضريبية للاستثمارات في الدول النامية "، ترجمة أحمد هاشم خاطر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ،معهد التخطيط القومي ،القاهرة،عدد ١ ،يونيه١٩٩٦

٢-د. جلال الشافعي، الأزمة المالية العالمية ودور الضرائب في مواجهتها، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٨

٣-د. جيهان جمال "بركان الأزمة العالمية الى متى؟ "مكتبة جامعة عين شمس كلية التجارة،٢٠١٠

٤-دانييل أرنولد "تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم "ترجمة د/عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،١٩٩٢.

٥-د. رمضان صديق: الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

٦-د. سيد البواب، عجز الموازنة العامة للدولة -النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج، الطبعة الأولى جامعة عين شمس ١٩٩٩

٧-د. سيد البواب، برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي- محاورها-تحليلها-تأثيرها، عين شمس ،٢٠٠٢.

٨--سيد أحمد عبد العاطي "العوامل التي تؤثر في اختيار موقع استثمارات شركات متعددة الجنسيات وأساليب تقييم تلك الاستثمارات "كلية التجارة، جامعة حلوان المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، عدد٣، ١٩٨٤.

٩-د. على لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨١.

١٠-د. فرج عزت، الموارد والتطور، مكتبة عين شمس، ١٩٨٣.

١١-د. على لطفي، التكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة البترول العدد الثاني، فبراير، ١٩٩٠

١٢-محمد ساحل ومحمد طالبي. بعنوان التجربة السعودية الحديثة فى مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية تقييمية، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٠٨

١٣-مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير الاحصائي السنوي، اعداد متنوعة، ٢٠٠٢ - ٢٠١٧م .

المراجع الاجنبية

1- Ahmed Al-Darwish: Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / ... [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015. Pages; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

2-Alp, Harun, and Salim Elekdag, 2011, "The Role of Monetary Policy in Turkey during the Global Financial Crisis," IMF Working Paper, No. 11/150 (Washington: International Monetary Fund).

3- AL Awaji, Saleh (Deputy Minister of Water and Electricity for Electricity Affairs and Chairman of the Saudi Electric Company). 2012. "Saudi Arabia: A Proactive Approach to Energy." Living Energy No. 7 (November): Economic Development, Diversification, and the Role of the State, Kuwait City, and April 30–May1.

4- A-M. M. Abdel-Rahman, «The Determinants of Foreign Direct Investment the Kingdom of Saudi Arabia,» Economic Research Forum, Working Paper, no. 0238 (2002).

5-Alsweilem, K., Cummine, A., Rietveld, M. and Tweedie, K. (2015). "Sovereign investor models: Institutions and policies for managing sovereign wealth," Belfer Center for Science and International Affairs and the Center for International Development, Harvard Kennedy School, Cambridge, MA.

6- Bourland, B. and Gamble, P. (2011). "Saudi Arabia's coming oil and fiscal challenge," Jadwa Investments, July 2011.

7- DAN USHER "The Economics Of Tax incentives: the economics of tax incentives to encourage investment In Less developed countries', 1990,

8- Giacomo Corneo_ "Stake holding as a New Development Strategy for Saudi Arabia , 2011 ,

9- Iain Begg, "Running Economic and Monetary Union: The Challenges of Policy Co-ordination" in "Europe: Government and Money". The Federal Trust for Education and Research, 2002,

10- Khalid A. Alsweilem , A Stable and Efficient Fiscal Framework for Saudi Arabia: The Role of Sovereign Funds in Decoupling Spending from Oil Revenue and Creating a Permanent Source of Income

11-Pawel Marszalek, "Coordination of Monetary and Fiscal Policy", the Poznan University of Economics, Volume 3, Number 2, 2003.

12- Sufyan Alissa " the challenge of Economic Reform in the Arab World : Toward More Productive Economics , CARNEGIE Middle East Center , PAPERS , Number 1 , May 2007

The Economic Challenges of the Arab Gulf Countries and the Means of their Treatment

Applied Study on the Kingdom of Saudi Arabia

DR/ Wagdy Mohamady Abdrabo

Abstract

The Arab Gulf Countries faces a number of economic problems and challenges, the most important of which is how to best deal with the current dependence on oil revenues. The other challenge is how to rationalize the public expenditure and how to increase public revenues and diversify their sources. In addition to the challenge of high population growth in Arab Gulf Countries .

the research aims to Treatment these problems and to identify Means of challenges facing by diversifying economic activities through increased agricultural , industrial and service production . and rationalizing public expenditure, and increasing public revenues and diversifying its sources, with increasing exports and attracting investments to increase growth and achieve economic and social development. .

Key Words : the Arab Gulf Countries , The Economic Challenges , Economic Reform , Revenues , Expenditure , Production , Exports, Investments .